جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور العامل الخارجي في تجارب الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة:

هاجر جناوي

إشراف الأستاذ:

أ.د السعيد ملاح

لجنة المناقشة

السنة الجامعية: 2021/2020

الموافق لـــ: 1443/1442 هـ

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور العامل الخارجي في تجارب الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة:

هاجر جناوي

إشراف الأستاذ:

أ.د السعيد ملاح

لجنة المناقشة

السنة الجامعية: 2021/2020

الموافق لـــ: 1443/1442 هـ

*ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي: جامعة محمد بوضياف المسيلة - كلية الحقوق والعلوم السياسية

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): حمادي هاجر الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالبة

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 201937258 والصادرة بتاريخ 18/03/12 عين الخضراء

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: دور العامل الخارجي في تجارب الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2021/06/29

توقيع المعني (ة)

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من أُدِينُ لهما بما تَعلمت وبما عمِلتُ، إلى أمي وأبي، أمي معلّمتي الأولى والتي آمنت بي، ومن وضعت العلم وإتقان العمل والاجتهاد أولوية، التي كلامُها قليل وفعلها كثير، إلى أبي تاج رأسي ووسام شرفي، الذي يحفظُ لي بهاء التخيل كاملاً، ساحر التفاصيل، قاطع الدلالة عن كيف يكونُ الرجال. حفظكُما الله وبارك بكما وبلّغني مجد رضاكُما.

إلى إخوتي وأخواتي (طارق، إيمان، سمية وإلى أطفالهم أحباب قلبِ عمتهم / خالتِهم الرائعون كل باسمه، إلى بلال، فاطمة الزهراء، أنفال، سارة)

إلى صديقاتي (هيام، مروة، ندى، حياة، شفيقة)، إلى كل أهلي وأحبتي وكل من آمن بي ودعا لي بالخير أو قدّم لي العون والمساعدة ولو على بساطتها.

إليكم جميعاً أهدي هذا العمل.

التشكرات

بعد شُكر الله تعالى على عونه وتوفيقه، ثمّة شكر وتقدير كواجبٍ واعترافٍ بالفضل، لمُعلمي وأستاذي الأستاذ السعيد ملاح، مثالٌ للأستاذ الحقيقي الذي يجمعُ بين الإنسانية والعقل والجدية وصرامة العلم، فيُعلمك أن الأستاذ لا يُقدم المعلومة جاهزة لطالبه، بل يدُله على الطريق في ضوء اجتهاده وإمكانياته، أقول له من الجيّد حقاً أن يُصادف الانسان أمثالك في الحياة.

شكراً لأساتذتي جميعاً في قسم العلوم السياسية على بذلهم وعطائهم وأخص بالذكر، الأستاذ عبد الله هوادف والأستاذ شوقي عرجون على تقديم المساعدة في هذا العمل، وأساتذتي من المرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية وأساتذتي في تخصصي الأول البيولوجيا.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار التحليلي للدراسة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المطلب الأول: مفهوم الانتقال الديمقراطي

المطلب الثاني: الحدود المفاهيمية للعامل الخارجي

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

المطلب الأول: النقاش حول العوامل المفسرة للانتقال الديمقراطي

1. الانتقال كعملية سياسية تحدث من الأسفل
2. الانتقال المدعوم من الخارج

المطلب الثاني: النقاش حول مكانة العامل الخارجي

1. العامل الخارجي كعامل محفز للانتقال
2. العامل الخارجي كعامل انتكاسة للانتقال

الفصل الثاني: القيمة التحليلية للعامل الخارجي في تجارب الانتقال العربية

المبحث الأول: طبيعة النظم السياسية العربية واستدعاء العامل الخارجي

المطلب الأول: طبيعة الأنظمة السياسية العربية

المطلب الثاني: توغل العامل الخارجي في الأنظمة العربية

المبحث الثاني: النخب السياسية العربية بين الولاء الوطني والولاءات الخارجية

المطلب الأول: طبيعة النخب السياسية العربية

المطلب الثاني: الولاء الفوق وطني للنخب السياسة العربية

المبحث الثالث: القيمة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية واستدعاء العامل الخارجي

المطلب الأول: المكانة الجيوبوليتيكية والاستراتيجية للمنطقة العربية

المطلب الثاني: المقدرات الجيواستراتيجية للمنطقة العربية واستدعائها للعامل الخارجي

الفصل الثالث: القوى الإقليمية والدولية المؤثرة في المسارات الانتقالية العربية

المبحث الأول: القوى الإقليمية المؤثرة في مسارات الانتقال في المنطقة العربية

المطلب الأول: تأثير الدور السعودي والإماراتي على مسارات الانتقال العربية

المطلب الثاني: التأثير الإيراني والتركي على مسارات الانتقال العربية

المبحث الثاني: القوى الدولية وتأثيرها على مسارات الانتقال في المنطقة العربية

المطلب الأول: تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على عملية الانتقال في المنطقة العربية

المطلب الثاني: التأثير الروسي على عملية الانتقال في المنطقة العربية

الخاتمة

قائمة المراجع

مقدمة

تمهيد:

لقد كان تركيز دراسات الانتقال الديمقراطي مُنصباً ولعقود طويلة على العوامل الداخلية، وذلك من خلال محاولة بحثها في الظروف التي حدث في سياقها الانتقال، والعوامل التي تعمل على استمرارية النظام الديمقراطي الجديد وترسيخه، ويعود سبب التركيز في تأثرها بمختلف النظريات، التي توجه اهتمامها في فهمها وتفسيرها للعملية الانتقالية على العوامل الداخلية المتمثلة في مسألة النمو الاقتصادي، وطبيعة البُنى المجتمعية وثقافتها، مع تجاهل تام للعوامل الخارجية.

ثم مع بداية التسعينات بدأ الاهتمام بالعوامل الخارجية تدريجياً، وبرزت الكثير من النقاشات حول العديد من الأسئلة المتعلقة بدورها ومن بينها: هل العملية الانتقالية تحدث من الداخل أي من الأسفل أم بدعم من الخارج؟ وهل العامل الخارجي عامل مُحفز للانتقال الديمقراطي؟ أم أنه يُشكل عامل انتكاسة؟ ونتيجة لتلك النقاشات تم تقديم العامل الخارجي في معظم الدراسات على أنه عامل مُساعد ومُحفز على الانتقال الديمقراطي، غير أن المنطقة العربية أثبتت أن العامل الخارجي، عامل مُحدد ومُفسر لانتكاس جُل التجارب الديمقراطية الناشئة في المنطقة، ومنع قيام ديمقراطية حقيقية لعدة اعتبارات.

أولاً: مبررات اختيار الموضوع:

عند اختيار أي موضوع للدراسة فهناك مبررات ذاتية وأخرى موضوعية

المبررات الذاتية:

لقد كان من بين أهم المُبررات الذاتية التي دفعتني لدراسة هذا الموضوع، هو اهتمامي وميولي الشخصي لموضوع الديمقراطية والانتقال الديمقراطي ودور العامل الخارجي في المنطقة العربية بشكل خاص، بالإضافة إلى أهمية الموضوع على مستوى علم السياسة على مدى العقود الثلاثة الماضية، أيضاً محاولة لفهم واستيعاب إشكاليات جديدة لم نتطرق لها من قبل، على مستويات مختلفة نظرية وتطبيقية، كمية وكيفية، دراسات حالة ودراسات مقارنة، والعديد من المفاهيم والمداخل المنهجية والتحليلية المهمة في مسارنا التكويني والأكاديمي.

المبررات الموضوعية:

- اهتمام العديد من الباحثين مؤخراً فقط بدراسة تأثير العامل الخارجي، وتوجيه الدراسات نحوه لمحاولة فهم ارتباطه بالظاهرة السياسية العربية في حالة الانتقال الديمقراطي، خصوصاً بعد ثورات الربيع العربي في عام 2011.
- محاولة مختلف البحوث والدراسات الأجنبية تجنب المنطقة العربية وعدم الاهتمام بها بحجة أنها لا تقدم أي قيمة تحليلية للسياسة المقارنة.
- التحيّز والتناقض الواضح في معظم الدراسات لفرضية أن العامل الخارجي يلعب دور العامل المُحفز لعمليات الانتقال الديمقراطي بل يُسوَق له على أنه حتى فارض لها، في حين أنه عند ممارسة الملاحظة التاريخية في المنطقة العربية يأتي هذا الافتراض بالعكس تماماً.

ثانياً: أهمية الموضوع:

انطلاقاً مما سبق يحظى موضوع العامل الخارجي كأحد العناصر الأساسية المؤثرة في المسارات الانتقالية العربية بأهمية كبيرة في أدبيات الانتقال الديمقراطي، خاصة في الآونة الأخيرة، من خلال البحث في المنطلقات النظرية والملاحظات التاريخية الواقعية، بالإضافة إلى أن الأهمية الأخرى تتمحور حول المحاولة لتسليط الضوء على مكانة هذه العوامل الدولية ودورها في المنطقة العربية، وتقديم إطار تحليلي لتفسير أسباب النفوذ الدولي في المنطقة.

ثالثاً: أهداف الموضوع:

نهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى:

- الإحاطة بموضوع الانتقال الديمقراطي والعوامل المُفسرة له من خلال معرفة الحدود المفاهيمية لدور العامل الخارجي في عملية الانتقال الديمقراطي.
- محاولة لفهم واستيعاب النقاشات النظرية حول العوامل المفسرة للانتقال الديمقراطي.
- تسليط الضوء على النقاشات المتعلقة بمكانة العامل الخارجي.

- استقصاء أسباب ومُبررات ودوافع نفوذ القوى الخارجية في تجارب الانتقال في المنطقة العربية، من خلال إبراز القيمة التحليلية للعامل الخارجي في مسارات الانتقال العربية.
- رصد أغلب الأدوار الإقليمية والدولية المؤثرة في المسارات الانتقالية في المنطقة العربية.

رابعاً: الإشكالية (المشكلة البحثية):

منذ بداية سبعينيات القرن الماضي حدثت موجة انتقال نحو الديمقراطية لعدد كبير من دول العالم، وتم إبراز العامل الخارجي على كونه عامل يلعب الدور المُحفز والمُساند للعملية الانتقالية في أغلب الدراسات والأدبيات النظرية في الانتقال الديمقراطي، لكن المنطقة العربية لم تُثبت أهمية العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي وإنما في تقويضه لتجارب الانتقال ومنع قيام ديمقراطية حقيقية، انطلاقا مما سبق تتمحور إشكالية الدراسة حول سؤال مركزي مفاده: **لماذا تزداد قيمة وأهمية العامل الخارجي في محاولة فهم ودراسة تجارب الانتقال في المنطقة العربية؟**

وانطلاقاً من هذه الإشكالية، يُمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هو مفهوم الانتقال الديمقراطي؟ وماذا نعني بالعامل الخارجي؟ وماهي أهم النقاشات النظرية حول العوامل المفسرة للانتقال الديمقراطي، ومكانة العامل الخارجي؟
2. من أين تأتي القيمة التحليلية للعامل الخارجي في المنطقة العربية؟
3. فيما تتمثل أدوار القوى الدولية الكبرى والقوى الإقليمية في المسارات الانتقالية في المنطقة العربية.

خامساً: الفرضيات

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات المدرجة تحتها، تفترض الدراسة أن العامل الخارجي هو عامل مُحدد ومُفسر لانتكاسة الديمقراطية في المنطقة العربية، لهذا فان القيمة والأهمية التحليلية للعامل الخارجي في الحالة العربية تزداد بسبب طبيعة الأنظمة السياسية العربية

نفسها، وفي النخب والقوى السياسية التي لها ولاء فوق وطني، والقيمة جيوستراتيجية للمنطقة العربية التي جعلتها عُرضة للتدخل والنفوذ الخارجي.

الفرضيات الفرعية:

ولمعالجة دراستنا سوف نقترح مجموعة من الفرضيات التالية:

1. يُشير مفهوم "الانتقال الديمقراطي" إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي، ولقد كان للعوامل الخارجية دور في مختلف المسارات الانتقالية سواء كعامل محفز لبعض التجارب أو كعامل انتكاسة لتجارب أخرى خاصة في المنطقة العربية.
2. تأتي القيمة التحليلية للعامل الخارجي في المنطقة العربية من طبيعة الأنظمة السياسية العربية ذاتها بكونها أنظمة تسلطية ريعية وبدون خلفية اجتماعية، ومن النخب والقوى السياسية التي لها ولاء خارجي وفوق وطني، والقيمة الجيوستراتيجية للمنطقة العربية التي تأتي من الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي والعامل الحضاري التي تتميز به المنطقة العربية.
3. تمثلت أدوار القوى الإقليمية والدولية في التأثير في مسارات الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية من خلال دعم وترسيخ الأنظمة التسلطية، وليس دعم العملية الانتقالية بتخليها وتضحيتها بمبادئ الديمقراطية من أجل مصالحها.

سابعاً: أدبيات الدراسة

على العموم يُعتبر موضوع العوامل الخارجية وتأثيرها في العمليات الانتقالية، موضوع حديث نسبياً خاصة فيما تعلق بالمنطقة العربية، والتي بدأ الاهتمام به بعد ثورات الربيع العربي فقط، أي بعد عام 2011، فشهد الموضوع محاولات جادة وحثيثة، وبدأ يأخذ مكانة بارزة في نقاشات مراكز البحث العربية خاصة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، من خلال عقد المؤتمر السنوي السابع لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي بعنوان "العامل الخارجي

وإشكاليات الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية بعد عام 2011"، وإصدار العديد من الدراسات والدوريات حول الموضوع وكان أخرها وأبرزها كتاب "الانتقال الديمقراطي وإشكالياتهّ: دراسة نظرية تطبيقية مقارنة" لعزمي بشارة، حيث خصص فصلاً كاملاً تحت عنوان "العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي" ويبحث بشارة في تأثير العوامل السياسية الخارجية المعوقة والمساندة للانتقال الديمقراطي، وفي أن الدول الكبرى ابان الحرب الباردة قدّ دعمت وساندت الحلفاء بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي، كما تناول أيضاً أهمية الدعم المالي لنشر الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان، وجاذبية النموذج الديمقراطي، وأهمية البيئة الإقليمية الحاضنة للانتقال، ودوام اعتبارات الحرب الباردة لدى الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية في المنطقة العربية، والبيئة الإقليمية المناهضة للديمقراطية والمتمثلة في نشاط بعض الدول الإقليمية ضد الديمقراطية في دول عربية. ويعرض أيضًا لزيادة دور العامل الخارجي الدولي والإقليمي في إعاقة الانتقال الديمقراطي كلما زادت الأهمية الجيوستراتيجية للدولة المعنية، وفي اعتبار انتشار الديمقراطية تمددًا غربيًا في نظر روسيا.

وفي مجال التنظير للموضوع تُعتبر مذكرة الأستاذ عبد الله هوادف تحت عنوان "مبدأ دعم الديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة في المنطلقات النظرية والسياسات العملية" أبرز البحوث التي تمت الاستعانة بها في الموضوع، خاصة ما تعلق بالنقاشات حول العوامل المُفسرة للانتقال، وتحديداً في جزئية الانتقال المدعوم من الخارج، حيثُ يرى أن الدعم الدولي للديمقراطية كان كبيراً بعد نهاية الحرب الباردة والموجة الثالثة من الانتقال الديمقراطي، سواء فيما يخص عدد وتنوع المنظمات المهتمة والموارد المخصصة، أو المشاريع والبرامج وعدد الدول المُستهدفة، ويعتبر أن الولايات المتحدة الأمريكية من أبرز الدول الداعمة للديمقراطية في الخارج، كما عمل على التمييز بين مقاربتين أساسيتين في حقل دعم الديمقراطية هما المقاربة السياسية والإنمائية.

أيضاً مذكرة الأستاذة صورية شريف التي حملت عنوان "أنماط التراجع عن الديمقراطية: نحو بناء نموذج تفسيري للظاهرة" التي حاولت من خلالها تبيان تراجع الديمقراطية في أعقاب موجة تحول من الحكم السلطوي إلى الديمقراطية شملت أغلب مناطق العالم، حيث أبرزت أهم التفسيرات المختلفة لهذا الوضع. كما تطرقت للنقاشات التي طُرحت حول مكانة العامل الخارجي كعامل محفز للانتقال أو عامل انتكاسة وفق قراءات باحثين في هذا الحقل.

أما كتاب "Democratization theory and experience " لـ Laurence whitehead الذي قدم من خلاله تحليلاً جديداً للديمقراطية حيث يعود المؤلف إلى القضايا التأسيسية، ويجادل بأن التحول الديمقراطي من الأفضل فهمه كعملية معقدة، طويلة الأمد، ديناميكية، متاحة لكافة السيناريوهات أي قضية مفتوحة تأخذ وقت طويل على مدار الأجيال. فيرى أن النماذج أو المعايير للتفسير السببي تحتاج لتدعيم واستكمال من خلال الإقترابات التفسيرية. وبهذا تتراوح الأسئلة الأساسية الجديدة التي طرحها حول أمن المواطن، طبيعة المساءلة العامة ودور الأموال كمصدر للقوة السياسية، وهي القضايا التي أكد أنها ينبغي أن يُعاد فهمها واستيعابها. فيمكن دراسة التوازن الدقيق بين السلطة النقدية والتوافق الديمقراطي في ضوء الأزمة المالية التي ابتليت بها كثير من الديمقراطيات الحديثة. فالكتاب بصفة عامة يقدم عدد من المنظورات حول الروابط المعقدة بين التحول الديمقراطي وبناء الدولة، في منطق المقارنات بين مناطق كبيرة في العالم، والعلاقة بين القيم الديمقراطية والنتائج الديمقراطية الموجودة بالفعل.

أيضاً كتاب Democratic consolidation in eastern europe لـ Jan Zielonka Alex Pravda الذي أوضح من خلاله أهمية كبيرة للعوامل الدولية التي بدأ الاهتمام بها انطلاقاً من موجة الانتقال في أوروبا الشرقية في أعقاب انهيار الشيوعية، حيث يوضح أن الاهتمام بدور العوامل الخارجية في الانتقال في أمريكا اللاتينية كان هامشيا، ثم أصبح مُهماً في أوربا الشرقية. وقام بتحديد أنواع العوامل الخارجية بكونها ظواهر عبر وطنية، وإقليمية.

ثامناً: الإطار المنهجي

نظراً لطبيعة هذا الموضوع الذي يقع ضمن دائرة اهتمام حقل دراسي العلوم السياسية، وهو دراسات الانتقال الديمقراطي، من ناحية ارتباطه بموضوع دور العامل الخارجي في عملية التحول نحو الديمقراطية. فهو يستدعي استخدام مجموعة من المناهج التي تتلاءم والموضوع قيد الدراسة وهي كالتالي:

1. **المنهج التاريخي:** يُعد المنهج التاريخي من بين أهم المناهج العلمية الأساسية في البحث العلمي، وتم استخدامه في الدراسة من خلال تتبع مراحل التجارب الانتقالية في سياق موجة الانتقال الثالثة للديمقراطية ومسار ثورات الربيع العربي.
2. **المنهج التحليلي المقارن:** يعتمد المنهج المقارن على معرفة كيفية حدوث الظواهر من خلال مقارنتها مع بعضها البعض وإيجاد أوجه الشبه والاختلاف، للخروج بمجموعة من النتائج، لهذا تم توظيفه لمعرفة الاختلاف والتشابه بين الحالات العربية، وتجارب دول أخرى، لمعرفة الأسباب التي منعت الانتقال إلى الديمقراطية في الدول العربية.
3. **المنهج الوصفي التحليلي:** والذي يعتمد على رصد عناصر الموضوع وتحليلها وابرازها ووصفها، وذلك من خلال محاولة لتبيان طبيعة العلاقة بين العامل الخارجي وظاهرة الانتقال في المنطقة العربية، باعتباره له دور مؤثر وهام.

تاسعاً: الإطار المفاهيمي

فيما يتعلق بمسألة تعريف المفاهيم الأساسية ذات الصلة بالموضوع أي؛ **الانتقال الديمقراطي**، و**العامل الخارجي**، فقد تم التطرق إليها في مبحث كامل يحمل شكل الإطار المفاهيمي للدراسة، ويمكن الإشارة بإيجاز إلى هذين المفهومين كالتالي:

الانتقال الديمقراطي: المقصود به كما عبرت عنه الكثير من الدراسات باللحظة التاريخية، أي لحظة الانتقال من حكم الفرد أو القلة، إلى نظام الحكم الديمقراطي، والانتقال المقصود به

الانتقال من حالة إلى حالة، أي من حالة الاستبداد إلى حالة المشاركة السياسية الفعالة من قبل الشعب، في المجتمع.[1]

العامل الخارجي: يعتبر بمنطق العلاقات الدولية هو منطق نفوذ البيئة الدولية وكيف تمارس ضغطها على تجربة سياسية معينة. ويعرف غيورغ سورنسن (Georg Sorensen) العوامل الخارجية بكونها تلك العناصر الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية وغيرها التي تشكل السياق الدولي لما يشهده كل بلد على حدة من سيرورات للانتقال.[2]

عاشراً: تقسيم الدراسة

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

تناول **الفصل الأول** الإطار التحليلي للدراسة، بمبحثين اثنين، المبحث الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للدراسة، والذي وُضع للبحث في مفاهيم الانتقال الديمقراطي وتقديم حدود مفاهيمية للعامل الخارجي، أما المبحث الثاني فكان بعنوان الإطار النظري للدراسة حيث ضم أبرز النقاشات النظرية حول العوامل المفسرة للانتقال الديمقراطي، من خلال التطرق إلى الانتقال كعملية سياسية تحدث من الأسفل والانتقال المدعوم من الخارج، بالإضافة إلى استعراض أبرز النقاشات حول مكانة العامل الخارجي، بالتطرق لدور العامل الخارجي كعامل مُحفز للانتقال أو كعامل انتكاسة للعملية الانتقالية.

أما **الفصل الثاني** فيُركز على القيمة التحليلية للعامل الخارجي في تجارب الانتقال في المنطقة العربية، وتم التطرق فيه لثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان طبيعة النظم السياسية العربية واستدعاء العامل الخارجي، والمبحث الثاني بعنوان النخب السياسية العربية بين الولاء

[1]-امحمد مالكي،[وآخرون]، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟: دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى، تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص27.

[2]-**غيورغ سورنسن**، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير، تر: عفاف البطاينة، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص55.

الوطني والولاءات الخارجية، وأرفق المبحث الثالث بعنوان القيمة الجيوستراتيجية للمنطقة العربية واستدعاء العامل الخارجي.

وفي **الفصل الثالث** والأخير فتناولنا فيه صوراً تطبيقية وعَملية عن القوى الإقليمية والدولية وتأثيراتها في المسارات الانتقالية في المنطقة العربية، فكان بعنوان القوى الإقليمية والدولية المؤثرة في المسارات الانتقالية في المنطقة العربية، والذي ضم مبحثين اثنين، المبحث الأول كان بعنوان القوى الإقليمية المؤثرة في مسارات الانتقال في المنطقة العربية، والمبحث الثاني كان بعنوان القوى الدولية وتأثيرها على مسارات الانتقال في المنطقة العربية.

حادي عشر: العوائق والصعوبات

وأخيراً وبطبيعة الحال تجدر الإشارة إلى أنه في حالة انجاز أي دراسة، فستكون هناك احتمالية لمواجهة مجموعة من العوائق والصعوبات، ولعل من أبرز هذه الصعوبات التي واجهتني هي قلة الدراسات والمراجع في الموضوع، نظراً لحداثته، وتركيز معظم دراسات وأدبيات الانتقال الديمقراطي على العوامل الداخلية لتفسير الظاهرة الانتقالية، بالإضافة إلى أن معظم دراسات السياسة المقارنة عمدت إلى تجنب دراسة الظاهرة السياسية العربية، هذه الأخيرة التي أثبتت أنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعوامل الخارجية من خلال تعاظُم تدخل القوى الخارجية في المنطقة العربية خصوصاً بعد ثورات الربيع العربي. بالإضافة إلى أن أغلب الدراسات تُقدم العامل الخارجي على أنه عامل مُحفز ومُساعد للعملية الانتقالية، في حين المنطقة العربية واقعياً تُثبت عكس ذلك.

الفصل الأول: الإطار التحليلي للدراسة

تمهيد

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المطلب الأول: مفهوم الانتقال الديمقراطي

المطلب الثاني: الحدود المفاهيمية للعامل الخارجي

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

المطلب الأول: النقاش حول العوامل المفسرة للانتقال الديمقراطي

3. الانتقال كعملية سياسية تحدث من الأسفل
4. الانتقال المدعوم من الخارج

المطلب الثاني: النقاش حول مكانة العامل الخارجي

3. العامل الخارجي كعامل محفز للانتقال
4. العامل الخارجي كعامل انتكاسة للانتقال

الخلاصة والاستنتاجات

تمهيد:

لقد شكلت مسألة "الانتقال الديمقراطي" (Democratic transition) مبحثاً أساسياً في علم السياسة منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية ظهرت العديد من الدراسات والتقارير التي تناولت هذه القضية على مستويات مختلفة، نظرية وتطبيقية ودراسة حالة ودراسات مقارنة وطرحت العديد من المفاهيم. كما اهتمت بمناقشة مجموعة من القضايا والمتغيرات ذات الصلة بعملية الانتقال، خصوصاً العوامل المؤثرة فيها وتفاوت هذا الأثر باختلاف الزمان والمكان. ويتفق جميع دارسي مسألة الانتقال الديمقراطي على أهمية العوامل الدولية، ويأتي هذا الإجماع نتيجة رحلة أكاديمية طويلة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

منذ سبعينيات القرن الماضي ومع بداية موجة الانتقالات في جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية بدأت الكتابات حول موضوع "الانتقال الديمقراطي" فقُدمت العديد من المفاهيم والمقولات النظرية والتحليلية لمقاربة هذه الظاهرة وتقديم مفهوم دقيق لها، كما اهتمت هذه الدراسات بفحص ومناقشة العديد من القضايا والمتغيرات ذات الصلة، وقدّ كانت ذروة الاهتمامات في محاولة فهم سلسلة الأحداث في الشرق عقب انهيار الشيوعية. ومع انتقال الديمقراطية شرقاً أصبحت أكثر ارتباطا بالعوامل الدولية، غير أن معظم أدبيات الانتقال الديمقراطي قدّ عانت كثيراً في انحراف تركيزها على الساحة السياسية من خلال إهمال نسبي للعوامل الدولية وضبط حدود ومفاهيم لها، هذه العوامل الدولية التي شكّل وجودها أحد أهم الملامح التي ارتبطت بموجة الانتقال الديمقراطي التي شهدها العالم حيث لعبت دوراً هاماً في دعم الكثير من مسارات الانتقال أو عرقلتها.

يتضمن هذا المبحث محاولة لتقديم مفهوم للانتقال الديمقراطي وفقاً لمجموعة من الباحثين البارزين، بالإضافة إلى وضع حدود مفاهيمية للعامل الخارجي.

المطلب الأول: مفهوم الانتقال الديمقراطي

اهتم الباحثون بعملية الانتقال الديمقراطي منذ بداية القرن العشرين، وزاد الاهتمام بعمليات الانتقال الديمقراطي مع وصول ما يُسمى «الموجة الثالثة»* إلى أوروبا الجنوبية حين عادت إليها الديمقراطية إثر ثورة القرنفل في البرتغال، وإثر وفاة **فرانسيسكو فرانكو** في إسبانيا، وسقوط المجلس العسكري في اليونان. وكان النقاش آنذاك في مجمله يدور حول أوروبا الجنوبية وخاصيتها الإقليمية، كما كان النقاش يتطرق إلى الحديث عن أمريكا اللاتينية التي كانت تحكمها ديكتاتوريات عنيفة ومتهاوية.[1] ففي سنة 1970 ومع صدور أول مقال لـ **دانكورت رويستو (Dankwart)**

*أنظر للمزيد من التفاصيل:

Samuel P. Huntington, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century, (Norman: University of Oklahoma Press, 1991).

[1])–للمزيد من التفاصيل: **أحمد زغلول شلاطة، حافظ عبد الرحيم**، [وآخرون]، النخب والانتقال الديمقراطي: التشكّل والمُهمات والأدوار، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019).

Rostow حول الانتقال إلى الديمقراطية بدأت الكتابات حول الموضوع مع جيل بأكمله من الباحثين الذين أصبحوا يُسمون «الانتقاليون».[1] وفي هذا الإطار ساعدت كتابات أساتذة من أمثال **روبرت دال**، و**غيرلمو أودونيل**، و**فيليب شيميتر**، وغيرهم، في وضع الأسس الفكرية التي أثمرت فرعاً منفصلاً من أفرع السياسة المقارنة – أُطلق عليه **الانتقال الديمقراطي (Democratic transition)**[2]

يُشير مفهوم "الانتقال الديمقراطي" في أوسع معانيه إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي،[3] هذه التفاعلات والعمليات حسب **لورانس وايتهيد (Laurence whitehead)** تكون طويلة الأمد وتمتاز بالديناميكية والتعقيد، ومليئة بالمفاجئات والمخاوف من انحراف هذه العملية التي قدّ تستغرق أسابيع أو شهور، أو يستمر معظمها لسنوات، وحتى لفترة أطول. ويرى وايتهيد أن هذه المبادرة نحو عملية الدمقرطة تتطلب عملاً جماعياً وتنسيقاً فعالاً لعدد كبير من المُساهمين فيها لإضفاء الطابع المؤسسي عليها.[4]

ويُجمع الباحثون على أن الانتقال الديمقراطي يُعبّر عن الحقبة الزمنية الممتدة من بداية سقوط النظام التسلطي إلى غاية قيام نظام ديمقراطي. فحسب **غاريتون:** «الانتقال هو المسار الممتد من المرحلة النهائية للنظام التسلطي إلى أول انتخابات حرة وتنافسية» أما **آدم برزورسكي** فيقول بأن نهاية مرحلة الانتقال الديمقراطي تتحدد ببداية تفهم الأحزاب المعارضة للسلطة، وتقبل السلطة خسارة الانتخابات. [5]

---

[1])–**السعيد ملاح**، «الوطن العربي والألغاز غير المحلولة في براديغم الانتقال الديمقراطي»، مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد498، 2020 ص26.

[2])–**امحمد مالكي** [وآخرون]، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟: دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى، تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 34.

[3])–**حسنين توفيق إبراهيم**، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، 24 يناير 2013، [https://studies.aljazeera.net]، (2021/04/07).

[4])- **Laurence whitehead**, Democratization theory and experience, (United states : Oxford university press Inc, 2002), pp 37-47.

[5])–**السعيد ملاح**، «الوطن العربي والألغاز غير المحلولة في براديغم الانتقال الديمقراطي»، ص26.

وجدير بالذكر أن الانتقاليون يُركزون في مختلف تعاريفهم على طبيعة النظم السياسية واتجاهات تغيرها نحو الديمقراطية، حيث يُعرّف كل من الأستاذين **خوان لينز (Juan Linz)** و**ألفريد ستيبان (Alfred stepan)** الانتقال الديمقراطي بما يلي:" يكتمل الانتقال الديمقراطي عندما يتم التوصل إلى اتفاق بشأن الإجراءات السياسية التي تؤدي إلى حكومة منتخبة، وعندما تتربع على عرش السلطة حكومة هي نتيجة مباشرة للتصويت الشعبي الحر، وتتمتع بصيغة الأمر الواقع بالسلطة الكافية لوضع سياسات جديدة، وعندما تكون السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية الناتجة عن الديمقراطية الجديدة لا تحتاج إلى مشاركة قانونية مع الهيئات الأخرى".[1]

ومن المعروف أن هناك عدة أشكال أو أنماط لنظم الحكم غير الديمقراطية، فهي يمكن أن تكون شمولية أو تسلطية مغلقة، مدنية أو عسكرية، حكم الفرد أو حكم القلّة...إلخ. كما أن هناك حالات ومستويات متعددة للنظام الديمقراطي الذي يتم الانتقال إليه، فقد ينتقل نظام تسلطي مغلق إلى نظام شبه ديمقراطي، ويمكن أن يتحول نظام شبه ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ليبيرالي أو يكون قريب منه. كما أن الانتقال إلى النظام الديمقراطي يمكن أن يتم من أعلى أي بمبادرة من النخبة الحاكمة في النظام غير الديمقراطي أو الجناح الإصلاحي فيها، أو من أسفل بواسطة قوى المعارضة المدعومة بتأييد شعبي واسع، أو من خلال المساومة والتفاوض بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة لها، أو من خلال تدخل عسكري خارجي.[2]

من هذا المنطلق يذهب كل من الأستاذين **غراي ستراديوتو (Gray Stradiotto)** و**صوجيان غيو (Sujian Guo)** في تعريفهما للانتقال بأنه: "عملية سياسية للحراك تهدف إلى إقامة نظام سياسي ديمقراطي، إما من فوق أو من أسفل، أو مزيج من الاثنين معاً، ناهيك عن تعزيز القيم والأهداف الديمقراطية، وتتيح التسامح مع المعارضة. وللقوى السياسية المختلفة حل

[1])-**السعيد ملاح، ساعد بلواضح**، «الشروط المُسبقة للانتقال الديمقراطي»، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 2021، العدد02، ص 267.

[2])-أنظر للمزيد من التفاصيل:

Gary A. Stradiotto and Sujian Guo," Transitional Modes of Democratization and Democratic Outcomes," International Journal on World Peace, December 2010, Vol XXVII, No4, p10.

النزاعات الاجتماعية عن طريق المساومة، مع إضفاء الطابع المؤسسي على الهياكل والإجراءات التي تسمح للقوى السياسية المختلفة بالتنافس على السلطة وتنظيم نقل السلطة، والانخراط في التحول الأساسي للهيكل السياسي".[1]

وحسب الكثير من الأدبيات السابقة ومن أبرزها كتابات كل من الأستاذين **كارستن (Carsten)** و**فيليب شميتر (philippe schmitter)** يمكن اعتبار عملية الانتقال قدّ اكتملت متى ما توفرت عدة مؤشرات هي:

- دخول الحركات الاجتماعية والسياسية في معارضة ونقاش عام مع النظام.
- ظهور الصراع بين الأجهزة الإدارية للدولة وبقية السياسيين وكذا الاعتراف به.
- الاقدام على تبني بعض التغييرات الشكلية وتراجع استعمال القوة من طرف النظام.
- بداية التغييرات المؤسساتية وتراجع قوة «فيتو النظام».
- اعتراف الدستور بالحقوق السياسية المتساوية والحريات الفردية للمواطنين.
- تنظيم انتخابات حرة
- احترام نتائج الانتخابات من الجميع.[2]

المطلب الثاني: الحدود المفاهيمية للعامل الخارجي

كان الرأي الغالب قبل التسعينات من القرن العشرين هو أن عمليات الانتقال نحو الديمقراطية تنبع بالأساس من الداخل، بينما العامل الخارجي مجرد مكمل للعوامل الداخلية،[3] وظلت الاتجاهات العامة لأدبيات الانتقال الديمقراطي تدفع بكامل تركيزها على العوامل الداخلية التي غلب وزنها في فهم نماذج الانتقال وعملياته، وتفسيرها.[4]

---

[1])-**السعيد ملاح، ساعد بلواضح**، «الشروط المسبقة للانتقال الديمقراطي»، ص267.

[2])-**السعيد ملاح**، «الوطن العربي والألغاز غير المحلولة في براديغم الانتقال الديمقراطي»، المرجع السابق، ص28.

[3])-**شريف صورية**، أنماط التراجع عن الديمقراطية: نحو بناء نموذج تفسيري للظاهرة، (أطروحة دكتوره غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة الحاج لخضر باتنة1-2020، ص180.

[4])-**عبده موسى**، «العامل الخارجي وإشكاليات الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية بعد عام 2011»، مجلة سياسات عربية، (سبتمبر 2018)، العدد34، ص142.

وبات واضحاً قصر نظر تحليلات الانتقال وبشكل متزايد في موجة الانتقال في جنوب أوروبا، حيث كان السياق الدولي واضحاً ومُهماً ومؤثراً للغاية، وقدّ أُنتجت أعمال لاحقة حول الانتقال الديمقراطي في أمريكا اللاتينية، لاسيما من قبل **لورانس وايتهد (Laurence Whitehead)** الذي قدّم تحليلاً موحداً يُعطي أهمية أكبر للعوامل الدولية.[1]

ثم بعد التحولات في أوربا الشرقية، ظهرت دراسات تنتقد أصحاب مشروع الانتقال الذين تعاملوا مع العامل الخارجي بوصفه عاملاً هامشياً، واعتبره **جيفري فريدام "العامل المنسي"**. فتأثير العامل الخارجي في دمقرطة دول شرق أوروبا بعد الإصلاح في الاتحاد السوفياتي ورفع الحماية عن أنظمة الحزب الشيوعي فيها كان حاسماً. ولهذا استنتج **شميتر** أن الأوان قدّ حان لإعادة تقويم البيئة الدولية في تغيير النظام دون رفعها إلى درجة المحرك الرئيس. [2]

ومع بداية تسعينات القرن العشرين بدأ يزداد الاهتمام بالعوامل الخارجية تدريجياً، وذلك تأثراً إما بالنقد الذي تلقته افتراضات حقل الانتقال، وإما استجابة للتغيرات والظواهر الدولية المؤثرة كانتهاء الحرب الباردة، وتصاعد مظاهر العولمة ودرجة الاعتماد المتبادل بين الدول. ونتيجة لذلك غيّر بعض الباحثين آراءهم مثل **فيليب شيميتر (Philippe Schmitter)** الذي رفض مع آخرين أخذ العلاقات والعوامل الخارجية في الحسبان في كتابه الذي نُشر عام 1986 ثم عاد في 2001 ليكتب أنه قدّ حان الوقت لتناول تأثير العوامل الخارجية في اختيارات الفاعلين الداخليين في الديمقراطيات الجديدة تحديداً.[3]

ويعتبر العامل الخارجي بمنطق العلاقات الدولية هو منطق نفوذ البيئة الدولية، وكيف تمارس ضغطها على تجربة سياسية معينة، بغض النظر عن طبيعة هذا العامل. ويُعرّف **غيورغ سورنسن (Georg Sorensen)** العوامل الخارجية بكونها تلك العناصر الاقتصادية والسياسية

---

[1])- **Jan Zielonka, Alex Pravda**, Democratic consolidation in eastern europe, (united states, oxford university press inc, 2001), p1.

[2])-**عزمي بشارة**، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية تطبيقية مقارنة، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص374.

[3])-**عبد الفتاح ماضي**، «العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث»، مجلة سياسات عربية، (يناير 2019)، العدد36، ص ص 09-10.

والأيديولوجية وغيرها التي تشكل السياق الدولي لما يشهده كل بلد على حدة من سيرورات للانتقال.[1]

وفي نفس الصدد يرى عزمي بشارة أن هذا النوع من الدراسات يميل غالباً إلى التركيز على العوامل السياسية الخارجية الفاعلة آنياً، أي في أثناء فترة الانتقال. موضحاً أن نتائج فعل العامل الخارجي، بمعنى تأثير دول أخرى وسياساتها وعلاقات الدولة المعنية بها في التحول الديمقراطي فيها لا تتضح بمعزل عن العوامل الداخلية، فالأخيرة تحدد مدى تأثيره، وإن لم تتحكم دوماً في اتجاهه وتأثيره المعوِّق لهذه العملية أو المساند لها ومتى يتحول إلى عامل حاسم.[2] ويُضيف أن العامل الخارجي وبشكل أدق ينحصر في دور العوامل السياسية الخارجية الآني والمباشر في تأثيرها في الانتقال الديمقراطي ولا يكون هذا التأثير حاسماً إلا بفعل عوامل داخلية محلية تُسيّره وتُمكنه.[3] وقدّ يواجه الباحث مشكلة في كيفية فصل العوامل الخارجية عن العوامل الداخلية، لذا في هذه الحالة المعقدة يجب تسليط الضوء على الدور الذي لعبته هذه العوامل الدولية وأين وكيف تفاعلت مع البيئة الداخلية.

ويمكن تقسيم العوامل الخارجية إلى مجموعة واسعة من العوامل التي تتمثل في: ظواهر عبر وطنية إقليمية، ومنظمات غير حكومية، وجهات فاعلة ومؤسسات حكومية ودولية، ولطالما كان انتشار الأفكار عبر الحدود سمة من سمات النظام الدولي في القرن الماضي، وخاصة منذ نهاية الحرب الباردة، فانتشرت الأفكار المرتبطة بالديمقراطية الليبرالية والسوق، بفاعلية وعلى نطاق واسع، وربما كان انتشار مثل هذه الأفكار والمعايير الغربية على النخب وعامة الشعوب أهم أنواع التأثير الدولي على تطور الانتقال الديمقراطي في مختلف الدول، وقدّ حظي انتشار مثل هذه الأفكار بدعم من منظمات غربية غير حكومية وكذلك دول.[4]

---

[1])- **غيورغ سورنسن**، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير، تر: عفاف البطاينة، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص55.

[2])- **عزمي بشارة**، المرجع السابق، ص 365.

[3])- **عزمي بشارة**، «ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي»، مجلة سياسات عربية، (ماي 2019)، العدد 38، ص 7.

[4])- **Jan Zielonka, Alex Pravda,** op.cit, p7.

وتماشياً مع ما تم ذكره، قسّمت أدبيات الانتقال الديمقراطي التأثير الخارجي فيه إلى خمس صيرورات تمثلت في:

- ❖ الأولى، هي الانتشار، والمقصود به هو الانتشار المحايد نسبياً للمعلومات عبر الحدود بتأثر من عمليات الدمقرطة في دول مجاورة، أو من خلال انتشار المعلومات عبر تكنولوجيا الاتصال.[1]
- ❖ الثانية، هي تعزيز الديمقراطية لدى دول غربية مباشرة، وتحديداً الولايات المتحدة، حيث يتم الضغط من أجل الانتقال الديمقراطي أو فرض الديمقراطية كما حصل في بنما وصربيا أو الغزو المباشر كما حدث في العراق.
- ❖ الثالثة، المشروطية المتعددة الأطراف في حالات ارتباط الدعم الاقتصادي وقبول العضوية في منظمات دولية بأداء الحكومات في مجالات الديمقراطية وحقوق الانسان. ومن أنجح الأمثلة على ذلك شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.[2]
- ❖ الرابعة، المعونات الخارجية لتعزيز الديمقراطية، حيث زادت الدول الغربية بعد التسعينات مساعداتها للتدريب والتثقيف المدني والمساعدة في تنظيم الانتخابات والإصلاح في الأنظمة الانتخابية وفي الجهاز القضائي وفي دعم وسائل الاتصال المستقلة.
- ❖ وأخيراً، شبكات المنظمات العاملة في مجال **«المرافعة» (Advocacy)** أو **«التمكين» (Empowerment)**، بمعنى المرافعة عن قضايا حقوق الانسان والديمقراطية أو الانتخابات وغيرها من خلال شبكات غير حكومية بدعم من صناديق تمويل أوروبية وأمريكية، وتمكين قوى اجتماعية من القدرة على التأثير سياسياً.
- ❖ ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل نشوء منظومة إقليمية رافضة للانقلابات العسكرية (قبل مرحلة ترامب). [3]

[1])- ibid, p7-8

[2])–حول الاتحاد الأوروبي والمشروطية الديمقراطية أنظر:

محمد سعدي، «الاتحاد الأوروبي والمشروطية الديمقراطية: اختبار ما بعد الربيع العربي»، مجلة سياسات عربية، (يناير 2019)، العدد36.

[3])–**عزمي بشارة**، الانتقال الديمقراطي وإشكالياتهَ: دراسة نظرية تطبيقية مقارنة، ص ص 379 –380.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

برزت على المستوى النظري نقاشات حول العوامل المفسرة للانتقال الديمقراطي، هذه العوامل التي عادة ما تكون عوامل عديدة ومتداخلة بعضها جوهري والآخر ثانوي، بعضها داخلي والآخر خارجي، وبعضها يتعلق بالعوامل البنيوية الموضوعية (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، التاريخية، الدينية) التي تُشكل بيئة الانتقال، وبعضها يتعلق بالفاعلين السياسيين وتوجهاتهم. وتأسيساً على ذلك تتضح مكانة العوامل الخارجية في أدبيات الانتقال بدورها المُحفز للعملية الانتقالية أو بتأثيرها السلبي ولعب دور انتكاسة وتراجع للديمقراطية في الدول التي يتدخل فيها باسم الترويج للديمقراطية أو كمساعدات مشروطة وغيرها.

يستعرض هذا المبحث أبرز النقاشات المفسرة للانتقال الديمقراطي كعملية سياسية تحدث من الأسفل والانتقال المدعوم من الخارج، مع ابراز مكانة العامل الخارجي سواء بدوره كعامل محفز للعملية الانتقالية أو كعامل انتكاسة.

المطلب الأول: النقاش حول العوامل المفسرة للانتقال الديمقراطي

1. الانتقال كعملية سياسية تحدث من الأسفل:

في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أصبحت العوامل الداخلية أشدّ قدرة على حسم مسألة تغيير النظام وتفسير الانتقال الديمقراطي باعتباره سيرورة اجتماعية تأتي من الأسفل أي من البيئة الاقتصادية أو من بيئة التحديث كما تتبناه نظرية الحداثة. وهذا النوع من الانتقال هو عملية تقودها قوى نضالية أو ثورية (مداخل نضالية تكون عن طريق قوى معارضة ديمقراطية أو مداخل ثورية تكون عادة عنيفة).

وهو إحدى الطرق التدريجية للانتقال من نُظم حُكم الفرد أو القلة إلى نظم الحكم الديمقراطي،[1] ويأخذ هذا النمط للانتقال شكلين أساسيين هما:

[1])-**امحمد مالكي**، [وآخرون]، المرجع السابق، ص 37.

- أولهما، الانتقال نتيجة لتكثيف الضغوط على النظام الحاكم، من خلال التظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي تقودها وتشارك فيها قوى المعارضة الديمقراطية، بحيث تجبر النظام في نهاية المطاف على تقديم تنازلات تفتح الطريق للانتقال الديمقراطي على غرار ما حدث في كل من الفلبين وكوريا الجنوبية والمكسيك.
- ثانيهما، الانتقال الذي تقوده قوى المعارضة على إثر انهيار النظام غير الديمقراطي أو إطاحته بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية. ففي اعقاب ذلك تبدأ مرحلة تأسيس نظام ديمقراطي جديد يحل محله.[1]

ومن بين المقاربات النظرية التي جاءت لتفسير الانتقال من الأسفل نذكر:

أولاً: نظرية التحديث (Modernization Theory)

أو ما يُسمى بـ **نظرية الاشتراطات المُسبقة (Pre-condition Theory)**، تُشير إلى أن الحداثة الاقتصادية، بمعنى النمو الاقتصادي يقود إلى التعقيد في تركيبة المجتمع، الأمر الذي يتطلب تغييراً في عملية اتخاذ القرار السياسي لكي تتلاءم مع تطور المجتمع، وهذا ما أكده **سيمور مارتن ليبيست** في مقالة له حول "**الشروط الأولية للديمقراطية**" سنة 1959.[2]

إن هذا التغيير الاجتماعي يُفضي إلى تصاعد المطالب بالتغيير للحفاظ على مكاسب الطبقات الصاعدة (الطبقة الوسطى).[3] وزيادة فاعلية سيطرة المجتمع على موارده وقدراته وإمكانياته، وضبط ظروف المجتمع وتوجيهها اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، ويرى عالم السياسة **روستو (Rustow)** أن التحديث يتضمن زيادة القدرة على السيطرة على الطبيعة من خلال التعاون الوثيق بين الأفراد.[4]

---

[1]-**حسنين توفيق إبراهيم**، المرجع السابق.

[2]-**جوني عاصي**، نظريات الانتقال إلى الديمقراطية: إعادة النظر في براديغم التحول، (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006)، ص30.

[3]-**امحمد مالكي**، [وآخرون]، المرجع السابق، ص 34.

[4]-**ثناء فؤاد عبد الله**، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، (ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص 205.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التغييرات السريعة المرتبطة بعملية التحديث تؤدي إلى بروز ظاهرة اجتماعية أُطلق عليها اسم "**التعبئة الاجتماعية**" التي لا شك في أنها ستؤدي إلى تغييرات في القيم والتوجهات، مما يُمهد الطريق لخلق وعي وتوجهات جديدة وضرورية لتحقيق أهداف معينة. ويُعرّف **كارل دوتش** التعبئة الاجتماعية بأنها «العملية التي يتم من خلالها تداعي مجموعة أساسية من الارتباطات الاجتماعية والنفسية التقليدية وانهيارها، ويُصبح الأفراد بعدها جاهزين لاستيعاب أنماط جديدة من التنشئة والسلوك».[1]

ومن خلال ما تم التطرق له يمكن اختصار أهم المرتكزات التي تقوم عليها **نظرية التحديث** على النحو التالي:

- تركز على فكرة أن الديمقراطية تنشأ في مجتمع يتطور وينمو اقتصادياً
- تنطلق من كون الحداثة الاقتصادية تؤدي إلى تمايز البُنى والوظائف الاجتماعية حيث تصبح أكثر تعقيداً نظراً لوجود التنمية الاقتصادية والثورة التكنولوجية وهذا ما يؤدي إلى صعوبة قيادة المجتمع انطلاقاً من سلطة مركزية فتؤدي إلى سقوط النظام التسلطي.[2]

ثانياً: النظرية البنيوية

بُنيت البنيوية على أعمال منظري التحديث مثل **ليبيست** و**مور**، ويشرح **تيوريل** أهمية النظريات البنيوية للانتقال الديمقراطي في أنها تُعطي الأولوية للعوامل البنيوية،[3] وقدّ حاول مور من خلال كتابه "**الجذور الاجتماعية للدكتاتورية وللديمقراطية**" اكتشاف ما هي البُنى الاجتماعية والأوضاع التاريخية التي تُساهم أو تُعرقل تطور الديمقراطية.[4]

وينطلق البنيويون من مقاربة مفادها دراسة العلاقة والتفاعل بين ملاك الأرض الكبار والفلاحين والبورجوازية من جهة والدولة من جهة ثانية، وكيفية تبدل هذه العلاقة استجابة

---

[1])-المرجع السابق، ص 208.

[2]) -**جوني عاصي**، المرجع السابق، ص30.

[3])- **عزمي بشارة**، الانتقال الديمقراطي وإشكالياتة: دراسة نظرية تطبيقية مقارنة، ص 223.

[4])- **جوني عاصي**، المرجع السابق، ص42.

لديناميكية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع. كما اهتمت بالعلاقات بين البُنى الاجتماعية الطبقية داخل المجتمع وسلطة الدولة وبروز علاقات انتاج الرأسمالية، وهكذا حسب البنيويون يسعى كل الفاعليين الاجتماعيين ووفقاً لمصالحهم الاقتصادية واستجابة لمحددات بنيوية إلى رسم استراتيجية تتيح اكتساب السلطة السياسية.[1] وهنا تظهر مؤشرات للانتقال الديمقراطي بالتزامن مع توزان القوى كمحصلة للصراعات الاجتماعية وانسجاماً مع صعود الطبقة الوسطى التي تفرض سيطرتها وعقيدتها السياسية. أما في حال غياب الطبقة الوسطى في خضم هذه الصراعات الاجتماعية التي يُحدد مسارها ملاك الأرض والفلاحون فان الدول سوف تسلك مسار نظام حُكم لا علاقة له بالديمقراطية.[2]

ولعله من المفيد وحريٌ بنا التطرق إلى أطروحات **تيري لين كارل (Terry lynn karl)** الذي يرى من خلالها أن الانتقالات التي حدثت من الأسفل لم تؤدي إلى ديمقراطيات مستقرة. وهذا يعني أن التجارب التي تسلّمت فيها الفواعل الجماهيرية القيادة بيّنت محدودية كبيرة لأنها تجد صعوبات كبيرة مع النخب السابقة المتمرسة، وهذا ما أثبتته حالات الأرجنتين وغواتيمالا والتشيلي.[3] ولنجاح هذا النمط يُشترط حدوث خلل كبير في ميزان القوى بين السلطة الحاكمة والقوى المعارضة لصالح الأخيرة، وبخاصة في حالة انهيار شرعية السلطة، وتصدّع النخبة الحاكمة، وتخلي الجيش عن مساندة النظام التسلطي، ووجود تأييد واسع للمعارضة وتوافق بين القوى وأحزاب المعارضة على خطوات وإجراءات لتأسيس نظام ديمقراطي على أنقاض النظام التسلطي. وقدّ حدث الانتقال وفقاً لهذا النمط في بلدان عديدة من بينها البرتغال واليونان والأرجنتين ورومانيا.[4]

[1]-**علي خليفة الكواري**، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة، 2005)، ص 55.

[2]-**عبد الحميد سعيد، عادل سماعلي**، دور العامل الخارجي في مسار الانتقال الديمقراطي في تونس، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة الشيخ العربي التبسي، تبسة-، 2019، ص 32.

[3]-**السعيد ملاح**، «الوطن العربي والألغاز غير المحلولة في براديغم الانتقال الديمقراطي»، ص 31.

[4]-**حسنين توفيق**، المرجع السابق.

2. الانتقال المدعوم من الخارج:

لقدّ كان نمو الدعم الدولي للديمقراطية كبيراً بعد نهاية الحرب الباردة والموجة الثالثة من التحول الديمقراطي. حيث برز دور كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في نشر وتعزيز الديمقراطية في مناطق مختلفة من العالم وبخاصة في جنوب وشرق ووسط أوروبا بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وفي أمريكا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.[1] وتمثل هذا الدور سواءً فيما يخص عدد وتنوع المنظمات المهتمة والموارد المخصصة، أو مدى المشاريع والبرامج وعدد الدول المُستهدفة.

ومن أهم الدول الداعمة للديمقراطية في الخارج نجد الولايات المتحدة الأمريكية في المقام الأول، ثم أوروبا في المقام الثاني، وأخيراً منظمة الأمم المتحدة أكبر الفاعلين الدوليين في هذا المجال.[2] ولم يبقى دور الدعم محصوراً فقط على الدول بل تمدد ليشمل أيضاً المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان التي كان لها دور في نشر ودعم الديمقراطية على الصعيد العالمي حيث تقوم بتقديم أشكال مختلفة من الدعم لمنظمات المجتمع المدني ومراقبة الانتخابات في البلدان التي تمر بمراحل الانتقال الديمقراطي، وتقديم المساعدات الاقتصادية أو تقديم الدعم المادي والفني للأحزاب السياسية أو ممارسة الضغوط السياسية وفرض العقوبات على النظم التسلطية.[3]

وفي حقل دعم الديمقراطية وعلى المستوى النظري نجد هناك تمايز أساسي بين مقاربتين رئيسيتين هما: **المقاربة السياسية** و**المقاربة الإنمائية.**

---

[1])- المرجع نفسه.

[2])-**عبد الله هوادف**، مبدأ دعم الديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة في المنطلقات النظرية والسياسات العملية، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والاعلام – جامعة الجزائر03- 2012، ص ص 55-57.

[3])-**حسنين توفيق**، المرجع السابق.

أولاً: المقاربة السياسية أو المنهج الاستراتيجي

يركز أصحاب المنهج السياسي على دعم الفاعلين السياسيين من معارضة وأحزاب سياسية وقوى مؤثرة في المجتمع وعلى رأسها المجتمع المدني ووسائل الاعلام كما يُركزون على الإعداد للانتخابات الحرة ويهتمون اهتماماً كبيراً بالاستراتيجيات التي يمكن أن تتبناها النخب والقوى السياسية لفتح الطريق أمام التحول السريع نحو الديمقراطية، كالتدريب ومراقبة الانتخابات.[1] هذا ما جعل المقاربة السياسية تنطلق من مفهوم ضيّق للديمقراطية يرتكز قبل كل شيء على الانتخابات والحريات السياسية، ومن وجهة نظر للدمقرطة على أنها مسار للنضال السياسي الذي يعمل فيه الديمقراطيون للسيطرة في المجتمع على غير الديمقراطيين.[2]

ويُفضل أنصار المقاربة السياسية الضغط المباشر على النظم السياسية لفتح المجال للتحول الديمقراطي سريع الوتيرة، وذلك من خلال إجراء انتخابات حرة تُشارك فيها المعارضة ويُسمح بتوليها مقاليد الحكم، ومن أجل ذلك تقدم الدول والهيئات دعماً مباشراً للمعارضة والقوى السياسية في صورة تدريب السياسيين وتمويل المجتمع المدني (الولايات المتحدة يتم وصفها بالنموذج الأقرب إلى المنهج السياسي الذي يُركز على الضغط المباشر على الأنظمة الاستبدادية).[3]

ثانياً: المقاربة الإنمائية

تستند المقاربة الإنمائية إلى تصور أوسع للديمقراطية، يُحيط بالانشغالات بشأن المساواة والعدالة، ومفهوم تدريجي للدمقرطة بصفتها مساراً تغييرياً يتضمن مجموعة مترابطة من التطورات السياسية والسوسيواقتصادية المتنامية وطويلة الأجل.[4] هذه التطورات ترتكز على التغيير الجذري للمجتمع ومؤسساته الأساسية وتهيئته للديمقراطية وذلك من خلال بناء مؤسسات الدولة وتهيئتها

---

[1])-**علاء بيومي**، «المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في مصر بعد 2011: قراءة نقدية»، مجلة سياسات عربية، (يناير 2019)، العدد 36، ص93.

[2])-**عبد الله هوادف**، المرجع السابق، ص 61.

[3])-**علاء بيومي**، المرجع السابق، ص 93.

[4])_**عبد الله هوادف**، المرجع السابق، ص 67.

للحكم الديمقراطي. وبناء قوى المعارضة والمجتمع المدني وانتظار البيئة الدولية والإقليمية المناسبة والداعمة قبل التسرع في إجراء انتخابات حرة.[1]

ويميل الإنمائيون إلى طرق غير مباشرة لدعم الديمقراطية، فبالإضافة إلى اعتقادهم بوجود علاقة سببية بين الديمقراطية والتنمية فإنهم يولون أهمية كبيرة للمؤسسات السياسية، ويشددون على بناء قوة الدولة والحكم الراشد بدلاً من تقوية المعارضة والانفتاح السياسي.[2] هذا ما جعلهم يرفضون ممارسة الضغوط المباشرة على النظم الاستبدادية لفتح المجال سريعاً لإجراء انتخابات حرة، كما يرفضون تقديم الدعم المباشر لقوى المعارضة والفاعلين السياسيين عكس أنصار المقاربة السياسية. وفي المقابل يُفضلون المساعدات التنموية كتلك التي تركز على نشر ثقافة الحريات ودعم الأقليات. (دول الاتحاد الأوروبي تميل تقليدياً إلى هذا التوجه التنموي الهادئ أو العميق).[3]

المطلب الثاني: النقاش حول مكانة العامل الخارجي

1. العامل الخارجي كعامل محفز للانتقال

حاولت مجموعة من الدراسات أن تبرهن تجريبياً أن فُرَص نجاح الانتقال ستتضاعف عند وجود دور خارجي مؤثر مستحضرين أمثلة الدور الأمريكي في دمقرطة اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية.[4] بحجة أمريكية مفادها أن التدخل الأجنبي، والأمريكي تحديداً، حيوي ولا يمكن تجنبه أو الاستغناء عنه في عملية إنشاء الديمقراطيات في «**دول مستعصية على التحول**» لا يمكن أن يسقط فيها النظام من دون تدخل أجنبي. مُبررة بذلك ما يُعرف بـــ «**عملية بناء الأمة**» في اليابان وألمانيا وإيطاليا. ولكن هذا غير صحيح، فقدّ كانت اليابان وألمانيا وإيطالياً أُمماً حديثة، وفي مرحلة حداثة متطورة ووحدة وطنية أدت إلى بدايات نظام ديمقراطي. أي أن تدخل الولايات

[1])-**علاء بيومي**، المرجع السابق، ص ص 92-93.

[2])-**عبد الله هوادف**، المرجع السابق، ص 67.

[3])-**علاء بيومي**، المرجع السابق، ص 93.

[4])-**شريف صورية**، أنماط التراجع عن الديمقراطية: نحو بناء نموذج تفسيري للظاهرة، ص180.

المتحدة الأمريكية في تلك الدول لم يخلق نظاماً ديمقراطياً من لا شيء، كما أن تدخلها جاء منسجماً مع التجانس والوحدة الوطنية في ذلك الوقت في هذه الدول.[1]

وفي نفس السياق كان من الضروري تعديل منهج دراسات الانتقال في حالة أوروبا الشرقية، إذ لم يكن الانتقال إلى الديمقراطية في بلدانها ممكناً من دون العامل الخارجي كعامل مُحفز، مع قيام الاتحاد الأوروبي بدور مركزي في انتقال بعض دول أوروبا الشرقية إلى ديمقراطيات. ويرى الباحث **أتيلا آغ** أن الاعتماد في دول أوروبا الشرقية والبلقان كان على الخارج بعد انهيار حكم الحزب الواحد، وأن تأثير البيئة الخارجية كان أشدّ أهمية من الدينامية الداخلية.[2]

وعليه فقد استخدمت القوى الغربية العديد من الأدوات لتحفيز الانتقال الديمقراطي في أوروبا الشرقية من خلال تهيئة بعض الظروف السياسية وتقديم المساعدات والقروض والامتيازات التجارية وتوثيق العلاقات والعضوية في المنظمات الإقليمية والمراقبة الدولية للانتخابات لضمان اجرائها بحرية ونزاهة.[3]

ولابد من التأكيد أيضاً على أن دمقرطة بلدان جنوبا أوروبا (البرتغال واسبانيا واليونان) لم تستغني عن السياق الإقليمي في العملية الانتقالية، وذلك رغبة في الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة ثم الاتحاد الأوروبي، حيث كانت شروط الانتقال الديمقراطي في هذه الدول داخلية أساساً. لكن، لا شك في مساندة البيئة الأوروبية هذه الشروط، وتأثيرها القوي في ديمومة الديمقراطية.[4] حيث يدعم **لورانس وايتد Laurence whitehead** هذا التفسير بقوله «يمكن أن تستمر عملية التقدم الخطي للانتقال الديمقراطي على مدى عقد من الزمن في استجابة لحجم مستقر ومُلزم من الاغراءات الخارجية، مثل العضوية في الاتحاد الأوروبي».[5]

---

[1])-**عزمي بشارة**، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص ص 39 – 40.

[2])-**عزمي بشارة**، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية مقارنة، ص ص 373-374.

[3])- **Jan zielonka, Alex pravda**, OP.CIT,p36

[4])-**عزمي بشارة**، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية مقارنة، ص ص 371- 372.

[5])- **Laurence whitehead**, Democratization theory and experience, p244.

أما بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية فقد كتبت **لين كارل** موضحة أن السياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينيات (عهد ريغان) أثرت سلباً في نشوء ديمقراطيات ومع ذلك صعدت ديمقراطيات، ما قدّم نمط ظهورها تحدياً كبيراً لفرضية **هنتغتون** الذي ربط الديمقراطية بصعود القوة الأمريكية، فقد نشأت هذه الديمقراطيات في جنوب القارة الأمريكية حيث تراجع الدور الأمريكي هناك. فيما حافظت الأنظمة التسلطية على نفسها في أمريكا الوسطى حيث يرتكز التأثير الأمريكي هناك. وقدّ توسع "**نوعم تشومسكي**" في شرح تفصيلي بالأدلة لدور الولايات المتحدة في «**ردع الديمقراطية**» ولاسيما في أمريكا الوسطى.[1]

تجدر الإشارة إلى أن **نظرية الدومينو** أو ما يُعرف بـــ **تساقط أحجار الدومينور** كما يُسميه **غيورغ سورنسن** أو **نموذج كرة الثلج** الذي أطلقه **صامويل هنتجتون** على الموجة الثالثة من الانتقالات، **وأثر العدوى والانتشار** التي شهدتها دول افريقية ودول في أمريكا اللاتينية، قدّ شكلت عنصراً دافعاً لعملية الانتقال على الصعيد الإقليمي، ووجهاً من أوجه تحفيز العامل الخارجي للعملية الانتقالية. حيث أن نجاح دولة ما في تأسيس نظام ديمقراطي قدّ تكون له تأثيرات إيجابية على القوى السياسية في الدول المجاورة للسير على نفس الاتجاه.[2] لكن يُضيف **غيورغ سورنسن** ويؤكد أنه علينا أن نضع في الحسبان أن ليس لهذه التغيرات الخارجية الحد الأكبر من التأثير إلا عندما تقترن بأوضاع داخلية تتقبل الديمقراطية.[3]

ومن زاوية أخرى وجب التنبيه إلى أنه رغم أن الأدبيات والنظريات التي تم التطرق إليها في جزئية الانتقال المدعوم من الخارج، وفي هذه الجزئية بشكل تجريبي حاولت فرض وتقديم العامل الخارجي كعامل مساعد للانتقال ومحفز له، إلا أنه في الحالة العربية وعند ممارسة الملاحظة يأتي هذا الافتراض بالعكس. فنلاحظ هناك ازدواجية واضحة في تعامل الخارج مع

---

[1])- **عزمي بشارة**، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية مقارنة، ص ص 369 – 370.

[2])–**رابح زغوني**، «الانتقال الديمقراطي في العالم العربي: قراءة نقدية في نموذج الانتقال»، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، (سبتمبر 2019)، العدد 7، ص 65.

[3])–**غيورغ سورنسن**، مرجع سابق، ص 73.

مسألة الديمقراطية في المنطقة العربية وخارجها، فالغرب دعم الديمقراطية وحفزها في بعض الدول، ولم يؤيدها في دول أخرى من بينها المنطقة العربية. وهذا ما سنحاول إبرازه في النقطة الموالية.

2. العامل الخارجي كعامل انتكاسة:

لقد كان جُل اهتمام الأدبيات التي تناولت العوامل الخارجية مُنصباً على ما أُطلق عليه "**دعم الديمقراطية**" (**Democracy Promotion**)، لكن لم تهتم هذه الأدبيات بما وراء مسألة الدعم هذه. ولم تبحث في الأبعاد المتصلة بحقيقتها، كما لم تهتم أدبيات الانتقال بالعوامل الخارجية التي أشارت إليها الكثير من المدارس في تفسير تأخر دول العالم الثالث.[1]

فالعامل الخارجي قدّ لعب دوراً جوهرياً في إعاقة الديمقراطية خلال وبعد مرحلة الحرب الباردة، من خلال التدخل بطرق غير مباشرة مثل الانقلابات العسكرية أو التدخل المباشر لإجهاض احتمالات تغيير نظام الحكم، بل أصبح هو ذاته عاملاً داخلياً في الحفاظ على أنظمة الاستبداد الحليفة ومنع تغييرها (هنغاريا، تشيكوسلوفاكيا، أفغانستان، فيتنام الجنوبية، كوريا الجنوبية، وفي الشرق الأوسط وشرق آسيا، عدا عن التدخلات الفرنسية الكثيرة في إفريقيا).[2]

ويرى **لورنس وايتهد Laurence whitehead** في مقال له تحت عنوان "**مشاريع الدمقرطة: دور الفواعل الخارجية**" أن التحول الذي شهدته عديد النطاقات الجغرافية في العالم الثالث نحو الديمقراطية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي لم يكن في جزء كبير منه سوى عملية فرض إرادة من طرف القوى الكبرى، في اتجاه ما يُعرف بـــ "**مشروطية ديمقراطية**" تنسجم مع القيم المهيمنة على النظام الدولي مثل الطابع الرأسمالي للاقتصاد العالمي.[3]

ويؤكد في هذا الصدد **وليام روبنسون William Robinson** أن مسعى الترويج الذي تبنته الولايات المتحدة انطلق من اعتقاد راسخ بأن الأنظمة الديمقراطية تخدم الرأسمالية العالمية أفضل مما تفعل الأنظمة التسلطية. أيضاً من بين من شكك في دوافع الولايات المتحدة **أبراهام**

---

[1]-**عبد الفتاح ماضي**، «العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث»، مجلة سياسات عربية، ص09.

[2]-**عزمي بشارة**، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية مقارنة، ص ص 373 -378.

[3]-**شريف صورية**، مرجع سابق، ص ص 180 – 181.

لوينثال Abraham Lowenthal في دراسة له عام 1991، **ولاري دايموند Larry Diamond** الذي قدم جهداً يُعبر فيه عن التشكيك بدوافع الولايات المتحدة. أما **ديفيد سوج David Sogge** فيرى أن المساعدات أخفقت في تعزيز الديمقراطية لأن الدول الغربية المانحة تضع مصالحها الخاصة أولا.[1]

ولابد من الإشارة إلى أنه عند ممارسة الملاحظة يتبين لنا أن هناك حالات فشلت فيها عمليات الانتقال، أو لم تبدأ تلك العمليات أساساً بسبب الأدوار التي لعبتها أطراف إقليمية أو عالمية.[2] فالدول الغربية كالولايات المتحدة وفرنسا، وبريطانيا لم تدعم الديمقراطية على نحو مُتسق، في جميع أنحاء العالم. فقد ساندت هذه الدول، في مناسبات عدة، قادة غير ديمقراطيين في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية لأسباب تتعلق بمصالحها القومية الضيقة.[3]

ولعل الحالة النموذجية في دعم وترسيخ النظم التسلطية من قبل بعض العوامل الخارجية قدّ تجسدت في دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم ومساندة النظم التسلطية في المنطقة العربية، على مدى العقود الماضية ما دامت مستمرة هذه النظم في التوافق ومصالحها. أي أن سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه المنطقة العربية قامت في جانب هام منها على التضحية بمبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان من أجل مصالحها.[4]

ويؤكد الأستاذ **السعيد ملاح** على ملاحظة في غاية الأهمية وهي أن المنطقة العربية تقدمت لمراحل انتقالية لكنها تتعرض لانتكاسات عميقة ومدمرة، ومعظم هذه الانتكاسات **(Les régressions démocratiques)** مدعومة بالعامل الخارجي الذي يأخذ أشكالاً منها:

1. سواء بالتدخل الخارجي المباشر كحالة العراق وليبيا

---

[1])-المرجع نفسه، 181 – 182.

[2])-أنظر للمزيد من التفاصيل: **زولتان باراني، روبرت موزر**، هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟ ، ترجمة: جمال عبد الرحيم، (بيروت: جداول للنشر، 2012).

[3])- **غيورغ سورنسن**، مرجع سابق، ص 45.

[4])-**أبو الحسن بشير عمر**، دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وإشكالياته في ظل المتغيرات الحالية، [cfaes.org]، (2021/05/17).

2. أو بالتحالف مع قوى غير ديمقراطية لوقف المسارات الانتخابية كحالة مصر.

3. أو بإدخال التجربة الانتقالية في مراحل العنف المكثف والحروب الأهلية كحالة سوريا.

4. أو بهندسة الثورات المضادة أو تحويل الاحتجاج السلمي إلى احتجاجات عنيفة وغير عقلانية لمنح فرصة لإعادة صيانة وترميم النظم التسلطية.[1]

[1]-**السعيد ملاح**، «الوطن العربي والألغاز غير المحلولة في براديغم الانتقال الديمقراطي»، ص 37.

الخلاصة والاستنتاجات:

أولاً: من خلال المتابعة لمفهومي الانتقال الديمقراطي والعامل الخارجي، أظهرت لنا معظم أدبيات الانتقال أنها لم تهتم بدور العامل الخارجي، بل ركزت على العوامل الداخلية في تفسير العمليات الانتقالية، ثم تراجعت فيما بعد عن إهمالها لهذا الدور وأقرّت بأهميته وتأثيره الكبير في المسار الانتقالي.

ثانياً: من خلال التطرق لأبرز النقاشات النظرية حول العوامل المُفسرة لعملية الانتقال الديمقراطي، نجد أنها في مُجملها تركزت على توجهين اثنين لتفسير العملية الانتقالية، مفترضةً أن العملية تتم من خلال:

1. عوامل داخلية بنيوية، والتي تتعلق بطبيعة البُنى الاجتماعية، ودرجة النمو الاقتصادي في البيئة الانتقالية، والتي تُسفِر عن مطالب بالتغيير تنبع من الأسفل. أي أن عملية الانتقال الديمقراطي هي سيرورة اجتماعية تأتي من بيئة التحديث وتقوده قوى نضالية وثورية.
2. وعوامل أخرى نابعة من البيئة الخارجية تعمل على دعم العملية الانتقالية بطرق ووسائل مختلفة مثل دعم منظمات المجتمع المدني وعمليات مراقبة الانتخابات في البلدان التي تمر بمراحل الانتقال الديمقراطي، وتقديم المساعدات الاقتصادية والدعم المادي.

ثالثاً: أما عن النقاشات التي أثيرت حول مكانة العامل الخارجي بكونه عامل مُحفز للمسار الانتقالي أو عامل انتكاسة، فقد حاولت الكثير من الدراسات أن تُبرهن وتُقدم العامل الخارجي على كونه عامل مساعد على الانتقال من خلال استحضار نماذج معينة، لكن في الواقع الغرب عَمِل على دعم الديمقراطية وتحفيزها في بعض الدول، ولم يؤيدها في دول أخرى من بينها المنطقة العربية، بل إن مأساة المنطقة قدّ جاءت من العامل الخارجي في خلال اعاقته لأي محاولة ديمقراطية ودعمه للأنظمة الاستبدادية فيها.

الفصل الثاني: القيمة التحليلية للعامل الخارجي في تجارب الانتقال العربية

تمهيد

المبحث الأول: طبيعة النظم السياسية العربية واستدعاء العامل الخارجي

المطلب الأول: طبيعة الأنظمة السياسية العربية

المطلب الثاني: توغل العامل الخارجي في الأنظمة العربية

المبحث الثاني: النخب السياسية العربية بين الولاء الوطني والولاءات الخارجية

المطلب الأول: طبيعة النخب السياسية العربية

المطلب الثاني: الولاء الفوق وطني للنخب السياسة العربية

المبحث الثالث: القيمة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية واستدعاء العامل الخارجي

المطلب الأول: المكانة الجيوبوليتيكية والاستراتيجية للمنطقة العربية

المطلب الثاني: المقدرات الجيواستراتيجية للمنطقة العربية واستدعائها للعامل الخارجي

الخلاصة والاستنتاجات

الفصل الثاني: القيمة التحليلية للعامل الخارجي في تجارب الانتقال العربية

تمهيد:

تعتبر المنطقة العربية منطقة نفوذ دولي والأكثر عُرضة للنفوذ الخارجي، وخصوصاً نفوذ الدول الغربية. حيث تزداد قيمة وقوة العامل الخارجي في تجارب الانتقال العربية، بسبب توفر عدة عوامل أبرزها، طبيعة الأنظمة السياسية العربية (أنظمة تسلطية، ريعية وبدون خلفية اجتماعية، أبوية)، وطبيعة النخب السياسية التي تتميز بولاءاتها الفوق وطنية وتحالفاتها مع القوى الدولية، أيضاً باعتبار المنطقة العربية منطقة جيوستراتيجية من وجهة نظر دراسات الانتقال الديمقراطي، لتوفرها على عوامل سياسية وجيوبوليتيكية واقتصادية، وأخرى حضارية، ساعدت في توغل مختلف القوى الخارجية ولعبها دوراً أساسياً في رسم سياساتها الوطنية وعرقلة أي عملية انتقالية لا تتوافق ومصالحها.

يتضمن هذا الفصل محاولة لتفسير النفوذ الخارجي في المنطقة العربية وفهم مصير عمليات التغيير التي شهدتها المنطقة، ولماذا تزداد قيمة العامل الخارجي في تجارب الانتقال العربية.

المبحث الأول: طبيعة النظم السياسية العربية واستدعاء العامل الخارجي

إن طبيعة الأنظمة السياسية العربية، هي أنظمة سياسياً غير ديمقراطية وتسلطية، وسيسيولوجياً هي أنظمة أبوية بدون جذور أو خلفية اجتماعية، واقتصادياً هي أنظمة ريعية، تأتي بشرعيتها وتفاعلاتها من البيئة الخارجية التي تسعى لتحقيق رضاها، ولا تتعاطى مع بيئتها الداخلية، هذه الخصائص جميعها جعلت من المنطقة العربية منطقة نفوذ وتوغل دولي، وتحت رعاية العامل الخارجي الذي عَمِل على عرقلة كل محاولة باتجاه العملية الديمقراطية.

من خلال هذا المبحث سنُحاول إبراز طبيعة النظم السياسية العربية مع تفسير طريقة توغل واستدعاء العوامل الخارجية في هذه الأنظمة العربية.

المطلب الأول: طبيعة الأنظمة السياسية العربية

لقدّ ورثت الدول العربية بعد الحرب العالمية الثانية حكومات وأنظمة عن الاستعمار الأوروبي، وأقامت سُلطات مختلفة البُنى، فكانت قبلية ودينية (دول الخليج)، ملكية ليبرالية (المغرب والأردن)، قومية اشتراكية (سوريا، العراق، الجزائر، ليبيا..)،[1] والتي كان فيها الاعتماد كلياً على تأييد الحزب الواحد أو الروابط القبلية لضمان الولاء والشرعية.[2] وعلى الرغم من اختلاف التوجهات السياسية للأنظمة العربية إلا أنها تشترك في سمات معينة، نذكر أهمها:

أولاً: سياسياً

1. أنظمة تسلطية: تُدرج الأنظمة العربية تحت نموذج الأنظمة التسلطية (**Systems Authoritarian**)، التي تتميز بالحياة السياسية المقيدة، وضعف التعبئة السياسية وسيطرة قائد أو نخبة محدودة على السلطة، إلى جانب الدور الكبير للسلطة التنفيذية في صنع القرار، وتقزيمها لدور المجالس التشريعية.[3] وتتميز الأنظمة العربية بكونها أنظمة تمارس القمع وفرض الإذعان

---

[1])-**لعربي لعربي**، «إشكالية العلاقة بين النخبة والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية»، القانون الدولي والتنمية، مستغانم، العدد01، 2015، ص11-12.

[2])-**رابح زغوني**، مرجع سابق، ص61.

[3])-**لعربي لعربي**، مرجع سابق، ص14.

داخلياً، حيث يمثل الاستبداد السياسي–بتفاوت درجاته–أهم السمات المشتركة لمختلف أنظمة الحكم العربية على اختلاف توجهاتها وتركيبها البنيوي، سواء على مستوى المؤسسات أو الممارسات، ويتجسد ذلك في عدم التأسيس للتناوب على السلطة، وانعدام المناخ السلمي للعمل السياسي بل التفكير في كيفية الاستمرار في السلطة.[1] فلقد صادرت حقوق المواطن الفرد، واحتكرت مصادر القوة بمزاوجة السياسة والاقتصاد، والنفوذ السياسي والربح المالي، واستسهلت بناء الولاءات السياسية للنظام على أساس علاقات الولاء بقرابة الدم أو العشائرية والجهوية التي قدّ تتقاطع مع المذهبية والطائفية.[2]

2. أنظمة غير شرعية: لعل ظاهرة **أزمة الشرعية** التي تعاني منها الأنظمة العربية ليست أمراً طارئ عليها بل هي أمر ملازم لها منذ نشأتها، فبعد فترة الاستعمار الطويلة لم تكن السلطة فيها قدّ حسمت أمرها حول مصدر الشرعية الأساسي الذي تستند عليه،[3] ولعل أكثر النظم العربية التي انكشفت أزمة شرعيتها هي تلك التي تبنّت في مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة توجهات شعبوية من حيث سياساتها الاجتماعية والخارجية.[4] كما عمل الاستعمار على زرع نخب حاكمة وكذا اضفاء عليها نوع من الشرعية المصطنعة، فتعرض بذلك نظام القيم فيها إلى حالة من فقدان أو انعدام التوازن، وحدوث خلل في سلم الأوليات لهذه القيم نتيجة الاحتكاك والصدام الحاصل بين القيم الوافدة والقيم الأصيلة.[5]

---

[1])–المرجع نفسه، ص ص 14 – 12.

[2])–**عزمي بشارة**، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، (ط2، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص29.

[3])–**أمين بلعيفة، عبد النور زواجية**، «أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية وانعكاساتها على الاستقرار الاجتماعي في المنطقة»، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، (2019)، العدد1، ص272.

[4])–**عادل مجاهد الشرجبي، عدنان السيد حسين، [وآخرون]**، أزمة الدولة في الوطن العربي، (ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 345.

[5])–**أمين بلعيفة، عبد النور زواجية**، مرجع سابق، ص 272.

وتأكيداً على ما سبق فإن أحد أهم العوامل التي كانت دائماً، ولاتزال، قوة حافزة وفعالة في السياسة الخارجية في السياسات العربية، هو ذلك الجهد الذي تبذله أنظمة الحكم العربية بجعل حُكمها شرعياً عن طريق القيام بمغامرات خارجية[1] لتحقيق رضا القوى الدولية.

ثانياً: اقتصادياً (أنظمة ريعية)

إن الأنظمة العربية سواء الملكية أو الجمهورية – أوتوقراطية في غالبها غير منتخبة–لا تستند فقط إلى عصا السلطة المُطلقة، بل أيضاً إلى الريع المُتأتي من النفط، وتوصف اقتصاداتها بالاقتصاد الريعي بدل المُنتِج.[2]

وفي هذا الإطار انقسمت الاقتصادات في المنطقة العربية إلى نوعين أساسيين غير منتجين، يخضعان لهيمنة أنظمة الحكم العربية، ومعرضين بشدة للتأثيرات والصدمات الخارجية. النوع الأول هو النموذج الريعي، والذي ينطبق وصفه على اقتصادات الدول التي تعتمد بدرجة عالية على النفط فقط، حيث يتولد معظم الناتج المحلي الإجمالي مثل الإيرادات الحكومية من صادرات مورد طبيعي واحد. والنموذج الثاني القائم في المنطقة هو النموذج شبه الريعي والذي تكون فيه إنتاجية الاقتصادات منخفضة وتعتمد على المساعدات الخارجية.[3]

إن هذا الوضع أسس للأنظمة العربية شرعية ريعية، استطاعت من خلالها تعزيز سُلطتها الأحادية، واستقلاليتها المالية وبناء جهاز أمني قمعي.[4] كما أُستخدم هذا الريع لتأمين استدامة أنظمة الحكم العربية وشراء الولاء لها.[5]

---

[1]–**غسان سلامة، حازم الببلاوي، [وآخرون]**، الأمة والدولة ولاندماج في الوطن العربي، (ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص 781.

[2]–**رنا الصباغ**، السلطات العربية أمام خيارِي الاقتصاد الريعي التنفيعي والإصلاح المستدام، 2011/10/16، [https://www.ammonnews.net/article/99743]، (2012/05/29).

[3]–**سفيان العيسى**، «تحديات الإصلاح الاقتصادي في العالم العربي: نحو اقتصاديات أكثر انتاجية»، أوراق كارينغي، 2007، ص 6–7.

[4]–**رابح زغوني**، مرجع سابق، ص 63.

[5]– **سفيان العيسى**، مرجع سابق، ص7.

ثالثاً: اجتماعياً

1. أنظمة غير سيسيولوجية: عمدت الأنظمة العربية في الانتشار في كل مجالات الحياة المجتمعية، في إطار مشروع شمولي **«لدولنة»** المجتمع. مما جعل منها أداة مراقبة مستمرة وعائقاً أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال المؤسسات الاجتماعية، ومنع قيام أي حركة تجنيد اجتماعية تحد من سلطاتها. وفي ظل تبعية المجتمع للدولة، واعتبار الجسم الاجتماعي مجرد مُلحق لها، ومع غياب المؤسسات الوسيطة، تظهر الدولة وكأنها "**الممول**" والمدير المالي للمجتمع والراعي الأول لحركته وطموحاته.[1]

واستخلاصاً لما سبق فإن الأنظمة العربية لا تحتاج لبيئتها الاجتماعية مثلما يقول **Bertrand Badie** أن الدولة العربية من دون سيسيولوجية تاريخية.[2] فهي لا تتأثر بها ولا تتعاطى معها، بل هي من تؤثر فيها وتصنعها، من خلال التحكم فيها سياسياً واقتصادياً من خلال تمويلها، وهذه الأنظمة هي من تصنع القيم الاجتماعية ذاتها. إذن فإن هذا الوضع يخلق لنا أنظمة بدون جذور وخلفية اجتماعية.

2. أنظمة أبوية: يرى هشام شرابي أن بنية المجتمع العربي يسودها "**النظام الأبوي**"* الأمر الذي جعله مُتخلفاً ويكرس علاقات غير متكافئة بين أفراد المجتمع، سياسياً واجتماعياً ويخضع بموجبها البعض للبعض الآخر، بذهنية أبوية تأخذ نزعة سلطوية شاملة، ترفض النقد وتفرض رأيها وتُكرس منطق السلطوية في أشكالها المختلفة بدءاً بالسياسة و**نظام الحكم**، وانتهاءً بسيادة منطق القبيلة والعشيرة على مستوى البنية الاجتماعية.[3]

---

[1])–**ثناء فؤاد عبدالله**، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ص 284.

[2])–**السعيد ملاح**، «مداخل تفكيك الأنظمة التسلطية في العالم العربي»، مجلة أنسنة البحوث والدراسات، 2013، العدد07، ص 258.

*أنظر للمزيد من التفاصيل:

هشام شرابي، النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي، (ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).

[3])–**محمد أحمد الحميري**، النظام الأبوي في المجتمع العربي عند هشام شرابي، 07 أفريل 2017، [Democraticac.de/ /?p=]، (2021/05/18).

فالأنماط التقليدية حسب شرابي للعلاقات الموروثة والأشكال النموذجية لممارسة القوة والسلطة في إطار الأسرة هي التي أنشأت هذه **الأنماط الأبوية** في **السلطة السياسية** في العالم العربي، فالنظام الأبوي التقليدي قدّ امتزج بجهاز الدولة القوي المستورد من أوروبا ليشكل نموذج تسلطي يُعيق التقدم ويضطهد الحريات.[1]

ومن بين خصائص وسمات النظام الأبوي حسب شرابي نذكر:

- **التبعية:** النظام الأبوي لا يُنتج ذوات مُستقلة بقدر ما يُنتج أفراد سلبيين همهم الوحيد الامتثال للأعراف بدل احترام القوانين وتكريس الولاء للتقاليد بدل طاعة أوامر العقل.
- **الولاء:** أي للعائلة أو العشيرة أو الدين أو الجماعة الاثنية (بدلاً من الأمة أو المجتمع المدني).[2]

3. خلق نخب سياسية زبونية: عملت الأنظمة العربية على خلق علاقات زبونية سياسية مع المجتمع، وتأسيس نخب موالية والحفاظ عليها أي خلق **زبونية سياسية**، حيث تأسست نخب عربية متعددة في فترات زمنية مختلفة اعتماداً على شخصية الزعيم ودوره حيث أصبح محور ارتكازها ومبرر وجودها والمحافظ على استمرارها.[3]* كما اعتمدت النخب العربية الحاكمة على تمتين صِلاتها بالجماعات العرقية عن طريق الزبونية والمحاباة السياسية مقابل البقاء في السلطة. وهذا ما أدى إلى عدم وجود مجتمع متماسك ذي وجدان مشترك من القيم الثقافية والتاريخية، وبالتالي جعل تفوق **الولاء الهوياتي** على **الولاء الدولاتي**.[4]

---

[1]-**السعيد ملاح**، «الأسس الثقافية للظاهرة التسلطية في العالم العربي»، مجلة البحوث السياسية والإدارية، 2015، العدد 06، ص 134.

[2]-**محمد أحمد الحميري**، مرجع سابق.

[3]-**عائشة عباش**، جدلية السلطة والمعارضة السياسية في تونس: دراسة تحليلية في علاقات الصراع والتفاعل والاحتواء، (ط1؛ عمان: درا الخليج للنشر والتوزيع، 2020)، ص 38.

*أنظر للمزيد من التفاصيل:

حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية-سياسية في تجربة البناء الوطني في تونس، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

[4]-**السعيد ملاح، ساعد بلواضح**، «الشروط المسبقة للانتقال الديمقراطي»، ص 274.

المطلب الثاني: توغل العامل الخارجي في الأنظمة العربية

تتمثل فكرة توغل العامل الخارجي في الأنظمة العربية في محاولة الدول الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة التأثير في هذه الأنظمة، كما تُثبت ان توغل العوامل الخارجية في أنظمة المنطقة العربية لم يكن لينجح لو لم يجد جملة من المرتكزات الداخلية لتدخله السياسي والعسكري، وقدّ تمثلت أبرزها في طبيعة هذه الأنظمة العربية في ذاتها والتي تعتبر أنظمة تابعة ومُستبدة وأنظمة ريعية اقتصادياً وأنظمة بدون خلفية اجتماعية سوسيولوجياً.

وبطبيعة الحال فإن تعامل الأنظمة السياسية العربية مع مطالب البيئة الداخلية وضغوط القوى الخارجية لم يكن على درجة واحدة، بمعنى تغليب المطالب الخارجية على حساب المطالب الداخلية وهو ما يقود إلى إنتاج سياسات إذعانية وقمعية واستعمال آليات توظف هندسة الاستبداد السياسي.[1] فلقد قامت العلاقات بين القوى الكبرى والأنظمة العربية على أسس مُختلة تقوم على علاقات التبعية والهيمنة، حيث تعتمد هذه الأنظمة على حماية القوى الغربية الكبرى في بقائها واستمرارها، وذلك بديلاً عن اعتمادها على شعوبها في شرعية قيامها واستمرارها.[2]

إن علاقة التبعية هذه التي تربط كثيراً من الأنظمة العربية بالقوى الدولية الخارجية، وبالدرجة الأولى الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما في مجال الاقتصاد والمال، أدت إلى زيادة النفوذ الخارجي الذي تمارسه هذه القوى الأجنبية للتأثير على صانعي القرارات في الدول العربية.[3] فالدول العربية هي دول فاقدة لاستقلالها الحقيقي لأنها مخترقة اختراقاً اقتصادياً وسياسياً كاملاً من قبل القوى الامبريالية العالمية. ولا تمتلك استقلالية لقرارها ومصيرها، لأنه ليس عليها الا اتباع قواعد اللعبة السياسية التي تقررها القوى الخارجية ضمن أهدافها.

[1])-**عنترة بن مرزوق**، «دور العوامل الخارجية في عرقلة عملية التغيير الديمقراطي في المنطقة العربية بعد 2011: دراسة الحالة المصرية»، مجلة العلوم الاجتماعية، 2019، العدد 1، ص 232.

[2])- **عبد الفتاح ماضي**، «العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث»، ص 13.

[3])-**ثناء فؤاد عبد الله**، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ص 68.

ولابد من التأكيد على أن تبعية الأنظمة العربية بالقوى الخارجية ناتجة عن طبيعتها الريعية، فالدخل الريعي يولد ثلاث آليات تؤدي حصيلة تفاعلها إلى ضعف الأسس الإنتاجية في المجتمع وإلى التبعية للخارج في قطاع الخدمات والإنتاج، وإلى تضخم جهاز الدولة وانعدام مسائلة الحكومة، وانعدام التعددية السياسية والتبعية الاقتصادية للخارج، وتعثر القطاع الخاص والمجتمع المدني، وزيادة ظاهرة الولاء والفساد الإداري. كما تؤسس كل هذه الظواهر لتمركز السلطة والسلطوية، وأزمة الشرعية السياسية وضعف الإدارة وأزمة المشاركة السياسية هي نتيجة حتمية للسلطوية، والتي تحتاج إلى زيادة المداخيل الريعية.[1]

وبناء على ما سبق ولفهم مصير العمليات الانتقالية التي شهدتها المنطقة العربية، فان انتكاسة الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية كانت بسبب العوامل الخارجية وتدخلاتها المستمرة لتغيير مختلف المسارات، لكن لم يكن يحدث ذلك الا من خلال توظيف جملة من الآليات واستغلال العديد من التناقضات المتمثلة في:

- الخصوصية الأبوية والتسلطية للأنظمة العربية، التي خلقت لنا أنظمة استبدادية ريعية بدون خلفية اجتماعية.
- الأنظمة السياسية العربية أنظمة بدون شرعية، تلجأ للدعم الخارجي لكسب شرعيتها.
- عدم تعاطي الأنظمة العربية مع بيئتها الداخلية، وانما تأتي بمختلف تفاعلاتها من البيئة الخارجية.
- زيادة قوة وتسلط الأنظمة العربية الناتج عن استقلاليتها المالية، والتي مصدرها الدخل الريعي.
- تتميز هذه الأنظمة بطبيعة اقتصادية ريعية وشبه ريعية.

[1])-أنظر للمزيد من التفاصيل:

إبراهيم بدوي، سمير مقدسي، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، تر: حسن عبد الله بدر، (طَ؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

غسان سلامة، جون ووتربوري، [وآخرون]، ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/الإسلامي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

المبحث الثاني: النخب السياسية العربية بين الولاء الوطني والولاءات الخارجية

المجتمع الذي يفتقر لنخب قادرة على توجيه الأفراد وتنظيمهم، وقبل ذلك، ومن أجل ذلك، كسب ثقتهم، يبقى جثة هامدة لا قدرة له على أداء أي عمل مفيد من أي نوع كان، اقتصادياً أم سياسياً أم فكرياً، ولا يستطيع أن يوجه أي مقاومة تُذكر لأي قوة خارجية أو داخلية تسعى إلى السيطرة عليه وإخضاعه واستعباده. انطلاقا من كلام برهان غليون من مقاله المعنون بـــ «الديمقراطية المفروضة والديمقراطية المختارة: الخيارات العربية الراهنة في الانتقال إلى الديمقراطية»، ومن كون النخب لها دور بالغ الأهمية في إنجاح المسار الديمقراطي أو ارباكه، سنتناول في هذا المبحث طبيعة النخب السياسية العربية وصور لغياب ولاءها الوطني الذي يحل محله الولاء الفوق وطني للقوى والعوامل الخارجية المؤثرة فيها، باعتبار هذه الأخيرة متغيراً أساسياً في دراسة واقع العمليات الديمقراطية في المنطقة العربية.

المطلب الأول: طبيعة النخب السياسية العربية

تشير الكثير من الوقائع التاريخية إلى أن النخب السياسية العربية كان لها دور بارز في التأثير السلبي على مجرى الحياة السياسية العربية. فمن خلال بدايات تشكلها تُظهِر العديد من الدراسات النقدية المعاصرة إلى الحاضنة الاستعمارية التي أفرزت طبقة من المُنتفعين والانتهازيين من كبار الملاك والاقطاعيين الذين وطدوا علاقاتهم بسلطات الاحتلال لحماية مصالحهم.[1] وحسب **Richard Sambrook** فان الدول العربية والافريقية لم ترث قوى اجتماعية قوية ومنظمة من الفترة الاستعمارية، لتظهر النخب غير المؤسسة على قاعدة أخلاقية وإيديولوجية موجهة، لذلك هيمن **الطابع الأبوي** و**العلاقات الزبونية** بين الحكام والشعوب.[2]

فالنخبة السياسية العربية تعيش في إطار النظام السياسي حيث تمارس نمطاً من أنماط العلاقة السلطوية بين الحاكم والمحكوم، إذ أن الحاكم الفرد وعبر التاريخ لا يستطيع ممارسة

[1])-**محمد أمزيان**، «الدولة التسلطية في الوطن العربي: الجذور التاريخية وتشكل النخب السياسية»، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد07، 2020، ص ص 12 – 13.

[2])-**السعيد ملاح**، «مداخل تفكيك الأنظمة التسلطية في العالم العربي»، ص 256.

السلطة بمفرده دون وجود مجموعة من الأفراد يُشاركونه بنسب متفاوتة في ممارسة السلطة على باقي مكونات الدولة التي يحكمها.[1]

وإذا كانت النخبة عند مُنظريها الأساسيين تقوم على الرواسب والقدرات التنظيمية أو القدرة على توظيف المعادلة السياسية، فإن الحال يختلف في النظم العربية، حيث تتعدد فيها النخب لدرجة قدّ تصل إلى حد التناقض حيث تتعاقب العوامل الرشيدة وغير الرشيدة والسياسية والاقتصادية والعرقية مع الثقافية والدينية، وكذا تأثير عوامل الانتماء إلى مؤسسات تعليمية أو عسكرية أو حزبية معينة، وتُسهم جميعاً في تأسيس النخبة العربية.[2]

وبناءً على ذلك وبما لا يَدعُ مجالاً للشك فقلد نجحت الأنظمة السياسية العربية في تدجين العديد من النخب وتوريطها في الفساد الإداري المالي والسياسي. ما خلق فجوة بين المجتمع المدني والسياسي، وأفقد النخب ثقة الجماهير، وولّد لديها شعوراً بالإحباط. كما أن صلتها الوثيقة بالسلطة، ارتكزت على خدمة مصالحها الخاصة، دون الاهتمام بانشغالات شريحة كبيرة من المجتمع.[3]

فعملت على توجيه كامل طاقتها للعمل على ترتيب أمورها الذاتية، على الرغم من الادعاء بأنها تعمل من أجل خدمة الجماهير العريضة، وما بين العلن والخفاء تظهر ملامح الازدواجية، التي أخذت تتنامى في الذات النخبوية العربية، فقد حرصت النخبة على توسيع مجال الفصل بينها وبين المجتمع.[4] ما جعلها تفتقر لأي مرجعية سوسيولوجية، لذلك هي نُخب مُتحررة من أي عقاب اجتماعي.[5] وباتت تخشى العقوبة الدولية أكثر من خشيتها من العقوبة الوطنية.

---

[1])–**أميرة مصطفى**، مفهوم وخصائص النخبة السياسية، 10/يوليو/2029، [democraticac.de/ ?p=61677]، (2021/05/29).

[2])–**عائشة عباش**، المرجع نفسه، ص 29.

[3])–**لعربي لعربي**، المرجع نفسه، ص14.

[4])–**بان غانم أحمد الصائغ**، «فساد النخب العربية – النخبة السياسية أنموذجاً–»، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل، العدد 22، ص 11.

[5])–**السعيد ملاح**، «الوطن العربي والألغاز غير المحلولة في براديغم الانتقال الديمقراطي»، ص 37.

وبطبيعة الحال فإن عدم اتفاق النخب السياسية العربية، وانصرافها إلى الصراعات الداخلية البينية، بدلاً من تكتلها لمواجهة الأنظمة المستبدة في المنطقة العربية، يُبين أن في الوطن العربي ليس هناك قوى معارضة ديمقراطية حقيقية تمارس ما مارسته القوى الديمقراطية المعارضة في حالات أخرى.[1] فنخب المعارضة هي في كثير من الحالات معارضة مصنوعة تمت صناعتها من قبل الأنظمة العربية لصياغة وصناعة شرعيتها. بمعنى أنه أصبح لنخب المعارضة نفس دور نخب النظام.

وتأسيساً على ما سبق فإن النخب العربية بشكل أساسي لا تقدم ولا تطرح برنامجاً أو مشروعاً للوطن بل تتقلب من الحزبية إلى تمثيل الطوائف والعشائر، كأنها أحزاب بشكل يخلق فجوة كبيرة بين الأسماء والمسميات. ويرى **محمد الجابري** أنه لا يجمعها شيء سوى «أنّها جميعاً لا تستطيع تحمل آليات ونتائج العملية الديمقراطية إلى نهايتها، لأن علاقتها بجسم المجتمع علاقة محدودة، من أجل ذلك يجب النظر إليها على أنها إذ تطرح شعار الديمقراطية أو على الأقل لا تعترض عليه جهاراً، فهي تخشى الديمقراطية سراً لأنها تشعر بعجز ذاتي عن تحقيق مصالحها وتأكيد وجودها من خلال الديمقراطية وآلياتها». [2]

المطلب الثاني: الولاء الفوق وطني للنخب السياسية العربية

ونعني به وجود نخب مرتبطة بصورة أو بأخرى بقوى خارجية، سواء أكان عبر الرباط اللغوي مثلا **الفرانكوفيلي Phrancophile**، أم عبر الرباط التجاري فئة **الكومبرادور Comprador**، أم الديني (بعض الشرائح المذهبية)، إذ تتبنى هذه النخب توجهات الخارج لتصبح جزءاً منه، ولا شك في أن الروابط التاريخية تُبقي المجال مفتوحاً للاختراق الثقافي وغيره

[1])-**امحمد مالكي [وآخرون]**، المرجع السابق، ص92.

[2])-**عزمي بشارة**، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، ص 64.

ولاسيما من خلال نخب معينة،[1] فينتج عن ذلك قوى سياسية لها ولاء فوق وطني أسبق وجودياً من الولاء الوطني وللدولة.

ولقد عمل توافر الموارد الريعية الكبيرة في المنطقة العربية، إلى الاعتقاد الثابت عند النخب العربية التي نجحت في ظروف خاصة بوضع يدها على الدولة، بأنها ليست بحاجة من أجل الاستمرار في الحكم إلى أي تأييد شعبي، وأن بإمكانها البقاء دون أن تطرح على نفسها أي أسئلة تتعلق بالمحاسبة أو بالكفاءة أو المسؤولية، لتبدو في نظر الدول التي تسيطر عليها عبارة عن قوقعة فارغة تترصدها هذه القوى الكبرى لتملأها بقوتها الفائضة. وناهيك عن ذلك فإن الواقع يُبين أن القوى الكبرى تَعرض على النخب السياسية العربية الاختيار بين قبول الوصاية الخارجية ولو بصورة غير رسمية أو الخضوع لقاعدة المحاسبة والمسائلة الشعبية التي لا يمكن أن تعني شيء سوى تنحيتها عن السلطة.[2]

وتماشياً مع ما تم ذكره فإن تركيبة النخب العربية وسلوكياتها وعلاقاتها فيما بينها، إضافة إلى المؤثرات الخارجية، من العوامل المهمة في رسم نتائج المسارات الانتقالية في المنطقة العربية، هذه المسارات التي تخضع لتحالفات النخب ولوجود مؤثرات خارجية.[3] هذه المؤثرات والقوى الخارجية كان لها ولاء فوق وطني من قبل بعض القوى السياسية في المنطقة العربية حيث أخذ أشكالاً ومظاهر كثيرة ومتعددة ومن أبرزها تشكل فئات **الكومبرادور** ذات الولاء الخارجي على حساب الولاء الوطني، والشكل الثاني يتمثل في ظاهرة **العلاقات الزبونية** ذات الأبعاد الدولية.

1. النخب الكومبرادورية Comprador:

[1]-**أحمد سعيد نوفل، طارق عبد الجليل، [وآخرون]**، التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص ص 73- 76.

[2]-**برهان غليون**، «الديمقراطية المفروضة والديمقراطية المُختارة: الخيارات العربية الراهنة في الانتقال إلى الديمقراطية»، المستقبل العربي، 2003، العدد 289، ص ص 140-141.

[3]-للمزيد من التفاصيل أنظر:

أحمد زغلول شلاطة، حافظ عبد الرحيم، [وآخرون]، النخب والانتقال الديمقراطي: التشكّل والمهمات والأدوار، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019).

يرى الماركسيون أن سبب تزايد تأثير البيئة الدولية والنظام الرأسمالي في اقتصاديات دول العالم الثالث يعود لطبيعة النخب **الكومبرادورية** للأنظمة في العالم الثالث، حيث يرجع السبب الرئيس في ذلك، أن لها ولاء للبيئة الدولية أكثر من ولاءها لبيئتها الداخلية. وتعتبر أن شرط وجودها واستقرارها وازدهارها هو غياب أي مفهوم للمصلحة العامة أو الوطنية أو القومية.[1]

فهيمنة النخب **الكومبرادورية** عرّضت بلدان المنطقة لعملية نهب اقتصادي لمصلحة مراكز النظام الرأسمالي العالمي، وتسببت في تراجع معدل النمو واضمحلال إنجازات أي تنمية وتراجع للوعي وصعود صراع الهويات.* كما باتت تستحوذ على النظام السياسي، وتحول دون أي تحول ديمقراطي حقيقي في مساره عبر اندماجها الذيلي التابع للنظام الرأسمالي المُعَولَم الجديد من جهة، وتكريسها لمظاهر التبعية والتخلف والاستبداد الأبوي على الصعيد المجتمعي بأشكاله المتنوعة من جهة أخرى، من خلال التكيف والتفاعل بين النمط شبه الرأسمالي وبين النمط القبلي / العائلي، شبه الاقطاعي، الريعي، الذي مازال سائداً برواسبه وأدواته الحاكمة أو رموزه الاجتماعية ذات التراث التقليدي الموروث.[2]

2. ظاهرة الزبونية:

عمدت الأنظمة العربية على بسط نفوذها من خلال شراء الولاءات وخلق علاقات زبونية للتأثير في عمل المؤسسات مثل الأحزاب، والجمعيات، ومختلف الإدارات.. لضمان استمراريتها وديمومتها، وهذه العلاقات الزبونية تقوم على تبادل للرعاية من النظام نحو الأسفل والولاء نحو الأعلى، وهو ما يُعرف بـــ الزبونية الرأسية. لإنتاج مختلف المصالح والمنفعة المادية.

---

[1])–**مجدي حماد، عبد الإله بلقزيز، [وآخرون]**، الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة، (ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص169.

*أنظر للمزيد من التفاصيل:

علي القادري، تفكيك الاشتراكية العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020).

[2])–**سمير أمين، نبيل جعفر عبد الرضا، [وآخرون]**، المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص23.

ولظاهرة العلاقات الزبونية أبعاد دولية، من خلال العلاقة الوثيقة بين الشبكات الاجتماعية الدولية، التي تتشكل بفعل عقدة التبعية التي تستشعرها المجتمعات العربية بعد استقلالها. وقدّ ذكر **ابن خلدون** في مقدمته أنها تظهر نتيجة توجهات النخب المحلية لارتباطات وعلاقات دولية. والتي تنعكس بدورها على الزبونية المحلية، مما يؤكد على وجود بُعد دولي وإقليمي في تشكيلها يعتمد على المصالح والعقود الدولية. فتُشكل بؤرة للفساد الذي يكون أكبر من حصره بحقيبة مالية أو رشوة، ولكنه يتمثل بأشكال مختلفة، منها تشكيل نخب مؤثرة موالية لقوى خارجية ضامنة لبقائهم، من خلال تمويل المنظمات الأهلية والجمعيات ومَنح المِنح الدراسية للموالين لهم، والأحزاب السياسية، التي يتم تمويلها من قبل جهات إقليمية ودولية، وذلك لتكريس الهيمنة والتبعية، وهذا ما يُسمى ب "**الزبونية الدولية**".[1]

[1])-**خلود عبد الكريم خلف**، «الزبونية ودورها في النظم السياسية المعاصرة "دراسة حالة العراق"»، مجلة أبحاث العلوم السياسية، 2019، العدد 41-42، ص ص 1091- 1097.

المبحث الثالث: القيمة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية واستدعاء العامل الخارجي

تتميز المنطقة العربية بمكانة مهمة وكبيرة لاعتبارات جيوبوليتيكية وجيوستراتيجية جعلتها تحتل موقعاً مركزياً في الحسابات الاستراتيجية الإقليمية والدولية، فبالإضافة لكونها تشكل نقطة اهتمام وتنافس بين القوى الدولية، التي تعمل على توجيه كامل اهتماماتها إلى المنطقة لأهميتها الاقتصادية المتمثلة في الثروة النفطية، فهي أيضاً تمثل عُمقاً استراتيجياً ومصدراً من مصادر أمنها القومي. خاصة ما تعلق بأمن "الكيان الصهيوني".

من خلال هذا المبحث سنستعرض المكانة الجيوبوليتيكية والاستراتيجية التي تحتلها المنطقة العربية وجعلت منها منطقة نفوذ لمختلف القوى والعوامل الخارجية.

المطلب الأول: المكانة الجيوبوليتيكية والاستراتيجية للمنطقة العربية

تتمتع المنطقة العربية لاعتبارات استراتيجية وجيوبوليتيكة وأبعاد تاريخية وحضارية بأهمية ومكانة كبيرة وموقع مميز في النظريات الجيوبوليتيكة، فالعالم العربي يمتلك مفاتيح أساسية في التنافس الجيوبوليتيكي بين الدول الكبرى، وتأتي القيمة الاستراتيجية للمنطقة العربية نظراً لاحتواءها على العناصر التالية:

1. الموارد الطبيعية:

لقدّ تعاظمت أهمية المنطقة العربية بسبب احتياطات مواردها وثرواتها الطاقوية المُتمثلة أساساً في النفط والغاز، ويُبين **وسيم قلعجية** أن المفهوم التقليدي للجيوبوليتيك الذي كان سائداً في مرحلة الحرب الباردة قدّ طرأ عليه تغير عميق، لمصلحة مفهوم جديد أرست دعائمه الرأسمالية الغربية والذي يُعرف **بجيوبوليتيك النفط**، هذا المفهوم الجديد يرتكز على المكانة الاقتصادية التي تكمُن في معركة كسب الموارد الطبيعية وأهمها **النفط والغاز**.* ما جعل المنطقة العربية عُرضة لمحاولات الهيمنة والاستعمار من قبل القوى العالمية الكبرى.

*أنظر للمزيد من التفاصيل: **وسيم خليل قلعجية**، روسيا الأوراسية كقوة عظمى جيوبوليتيك الصراع ودبلوماسية النفط والغاز في الشرق الأوسط، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2019).

فقد كانت المنطقة العربية ولاتزال، كقيمة استراتيجية عُظمى في معترك العلاقات الاستراتيجية الدولية، مسرحاً لصراع قاسٍ وعنيف بين الاحتكارات النفطية الكُبرى، وللصراع التنافسي بين الدول الإمبريالية المتناقضة في مصالحها الاقتصادية وفي استراتيجيتها السياسية.*

واستناداً على ما سبق فإن الدول العربية تمتلك احتياطات مهمة جداً من **النفط الخام** حيث يفوق نصف الاحتياطي العالمي، وحسب احصائيات تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) لسنة 2020، بلغ احتياطي النفط في الدول العربية سنة 2019 نحو 715,74 مليار برميل من اجمالي العالم المقدر بـ 1252,00 مليار برميل أي بمعدل 57,2% من الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام من اجمالي العالم. ونورد هنا جدولاً يبين الاحتياطي النفطي الخام للمنطقة العربية من إجمالي العالم في السنوات الأخيرة.

الجدول (01): الاحتياطي النفطي الخام للمنطقة العربية من إجمالي العالم في السنوات الأخيرة بـ%

	2015	2016	2017	2018	2019
الامارات	8,01	7,87	7,84	7,84	7,81
البحرين	0,01	0,01	0,01	0,01	0,01
تونس	0,03	0,03	0,03	0,03	0,03
الجزائر	1,00	0,98	0,98	0,98	0,97
السعودية	21,82	21,42	21,34	21,39	21,33
سورية	0,20	0,20	0,20	0,20	0,20
العراق	11,64	11,94	11,80	11,89	11,85
قطر	2,07	2,03	2,02	2,02	2,02
الكويت	8,31	8,17	8,13	8,13	8,11
ليبيا	4,06	3,89	3,88	3,87	3,86

* أنظر للمزيد من التفاصيل: **وسيم خليل قلعجية**، روسيا الأوراسية كقوة عظمى جيوبوليتيك الصراع ودبلوماسية النفط والغاز في الشرق الأوسط، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2019).

مصر	0.28	0.27	0.27	0,26	0,25
الأردن	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
السودان	0,12	0,12	0,12	0,12	0,12
عُمان	0,39	0,38	0,38	0,38	0,38
المغرب	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
موريتانيا	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
اليمن	0,22	0,21	0,21	0,21	0,21
أوابك	57,4	56,8	56,5	56,6	56,5
الدول العربية الأخرى	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7
إجمالي الدول العربية	58,2	57,5	57,2	57,3	57,2
دول أوبك العربية	56,9	56,3	56,0	56,1	53,9
أوبك	77,7	77,0	76,4	76,4	74,4
اجمالي العالم	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0

التقرير الإحصائي السنوي 2020 لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

أيضاً بالنسبة **للغاز** فإن الدول العربية تمتلك احتياطات مهمة من الغاز الطبيعي تفوق ربع الاحتياطي العالمي. وحسب احصائيات تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) لسنة 2020، فقد بلغ احتياطي الغاز الطبيعي في المنطقة العربية نحو 54 تريليون متر مكعب، ما يعادل 26,4 % من اجمالي احتياطي العالم. ونورد هنا أيضاً جدولاً يبين احتياطي الغاز الطبيعي للمنطقة العربية من إجمالي العالم في السنوات الأخيرة.

الجدول (02): احتياطي الغاز الطبيعي للمنطقة العربية من إجمالي العالم في السنوات الأخيرة بـ%

	2015	2016	2017	2018	2019
الامارات	3,09	3,12	3,09	3,02	2,97
البحرين	0,08	0,11	0,11	0,10	0,04

تونس	0,03	0,03	0,03	0,03	0,03
الجزائر	2,29	2,31	2,28	2,23	2,20
السعودية	4,36	4,41	4,42	4,50	4,49
سورية	0,14	0,15	0,14	0,14	0,14
العراق	1,88	1,96	1,90	1,89	1,86
قطر	12,34	12,32	12,10	11,83	11,63
الكويت	0,91	0,91	0,90	0,88	0,87
ليبيا	0,76	0,77	0,76	0,75	0,73
مصر	1,06	1,14	1,13	1,10	1,08
السودان	0,01	0,01	0,01	0,01	0,01
عُمان	0,36	0,36	0,36	0,35	0,34
موريتانيا	0,01	0,01	0,01	0,01	0,01
اليمن	0,24	0,14	0,13	0,13	0,13
أوابك	26,9	27,2	26,9	26,5	26,0
الدول العربية الأخرى	0,6	0,5	0,5	0,5	0,5
إجمالي الدول العربية	27,6	27,8	27,4	27,0	26,5
دول أوبك العربية	25,6	25,8	25,5	25,1	13,1
أوبك	48,6	49,0	48,6	47,9	35,6
اجمالي العالم	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0

التقرير الإحصائي السنوي 2020 لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

بالإضافة إلى أن الدول العربية تتوفر على ثروة مهمة من **المعادن** والتي تتمثل أساساً في الحديد والزنك والنحاس والفحم الحجري إضافة للفوسفات في بعض الدول.

2. المكانة الجغرافية للمنطقة العربية:

تتسم المنطقة العربية بتكامُل جغرافي موحد وتظهر ككيان جغرافي مُتسق ومتداخل،[1] حيث تحتل مساحة كبيرة تصل إلى 14 مليون كم²، أي ما يزيد عن قارة أوروبا التي تُقدر بنحو 10,5 مليون كم² وقرابة عُشر مساحة العالم، وبمساحة تفوق مساحة الولايات المتحدة الأمريكية، وتتوزع هذه المساحة على الدول العربية في كلا الجناحين العربي الافريقي والعربي الآسيوي. ما يُبين أن الأراضي العربية واسعة جداً ومترامية الأطراف في الاتجاهات كلها. هذه المساحة الكبيرة منحت المنطقة العربية بُعداً استراتيجياً وعُمقاً وتنوعاً في المناخ والموارد الطبيعية خاصة (النفط والغاز)،[2] كما تُشرف على ثلاث مسطحات مائية رئيسية هي الخليج العربي والمحيط الهندي وبحر العرب والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط.

وتقع المنطقة العربية في مشرقها على الطريق الموصل بين القلبين الرئيسين اللذين حددهما **ماكندر** في نظريته **(قلب العالم)**، فهي تصل بين القلب الرئيسي في شرق أوروبا وبين القلب الثانوي في شمال افريقيا وجنوب الصحراء، فضلاً عن احتواءها على الممرات المائية الهامة جداً.* والتي تتحكم في حركة الملاحة البحرية الأهم في العالم، حيث تشكل هذه الممرات عاملاً حاسماً في واقع الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية، كونها تحتل موقعاً جغرافياً يقع في ملتقى قارات العالم الثلاث، وتتحكم في أهم طرق التجارة العالمية براً وبحراً وجواً، مما يجعل من المنطقة العربية أرضاً ومسرحاً للتنافس بين القوى الدولية الكبرى. [3]

3. الأهمية الحضارية والتاريخية للمنطقة العربية:

[1]-**علاء طاهر**، العالم الإسلامي في الاستراتيجيات العالمية المعاصرة، (بيروت: مركز الدراسات العربي-الأوروبي، 1998)، ص207.

[2]-**عادل فالح عسّاف الحناحنة**، التنافس الإيراني – التركي في المنطقة العربية (2003- 2017)، (مذكرة دكتوراه غير منشورة)، كلية الدراسات العليا- قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة-2017، ص ص 21-24.

*أنظر للمزيد من التفاصيل:

محمد أزهر السماك، جغرافيا الوطن العربي-دراسة إقليمية، (ط1، دار اليازوري العلمية، 2015).

[3]-**توفيق المديني**، السيطرة على العالم العربي في قلب الصراع الروسي – الأمريكي، 05 سبتمبر 2019، [arabi21.com]، (2021/05/23).

شكل العامل الحضاري بُعداً مهماً لفهم الصراع في العلاقات الدولية، والذي يرتكز أساساً على الصراع المبني على ثنائية (شرق–غرب)، (اسلام –مسيحية)، (اسلام–يهودية) خاصة في المنطقة العربية. ونظراً لأهمية الموقع الجغرافي للمنطقة العربية فقد جعل منها مهداً للحضارات الإنسانية القديمة وامتلاكها لثروة دينية متنوعة باعتبارها مهداً للديانات السماوية الثلاث (الإسلام– المسيحية – اليهودية)، لذا فإن من بين الأسباب والدواعي للصراع الدولي في المنطقة العربية العامل الديني (العامل الحضاري)، حيث كان أحد الأسباب لاستهداف المنطقة العربية لأهميتها الحضارية والتاريخية، ولامتلاكها للأماكن المقدسة لهذه الديانات الثلاث، مما جعل الصراع الديني يندلع في المنطقة العربية للاستحواذ عليها.

المطلب الثاني: المُقدرات الجيواستراتيجية للمنطقة العربية واستدعائها للعامل الخارجي

ليس المقصود هنا بالمفهوم الجيوستراتيجي بأنه المفهوم الاستراتيجي ولا الجغرافي–السياسي، إنما هو البعد الجيوبوليتيكي منظوراً له نظرة استراتيجية، هذه النظرة الاستراتيجية تعني أن هذه المنطقة يُنظر إليها **كهدف** أو يُنظر من خلالها وعبرها باعتبارها موقعاً استراتيجياً وذلك لعناصر ولمكونات تؤكد أهميتها كهدف للطرف المقابل.[1]

وتأسيساً على ذلك فلقدّ ظلت المنطقة العربية بعناصرها ومكوناتها المميزة موضع اهتمام للدول الغربية بعد نهاية الحرب الباردة، حيث ارتبطت مصالح الغرب في المنطقة بهموم أمنية استمرت إلى ما بعد الحرب الباردة، وأهمها استمرار تدفق النفط،[2] هذه الثروة النفطية التي تعتبر عامل جذب أساسي للقوى الكبرى باعتبار المنطقة تمثل العصب البترولي الأكثر أهمية في العالم وكموقع استراتيجي فريد من نوعه وفي ثرواته الأمر الذي يُعبر عنه بـ **(المنطقة الهدف)** في السياسات الدولية، علاوة على كون الموقع الجغرافي للمنطقة العربية موقعاً مهماً والذي يمتد على قارتين، والذي يمكن استخدامه على الصعيد العسكري في أوقات الصراعات بين هذه القوى الكبرى. الأمر الذي كان حافزاً مُضافاً لاحتدام المنافسة والاهتمام على المنطقة العربية ككيان

[1])–**علاء طاهر**، المرجع نفسه، ص 158.

[2])–**عزمي بشارة**، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية مقارنة، ص ص 391–392.

سياسي ذا أهمية مميزة. بالإضافة إلى اهتمام من نوع آخر يتمثل في اعتبار المنطقة العربية ضمن حسابات التخطيطات السياسية الغربية، على أنها منطقة مواجهة مع إسرائيل لذا يجب احتوائها بشكل ما.[1]

إن وقوع المنطقة في قلب دائرة المصالح الدولية الاستراتيجية جعل القوى الدولية تتعامل مع أي محاولة للديمقراطية بشبه ممانعة إذا ما أتت بقوى سياسية مستقلة، تهدد الوضع القائم في المنطقة وتهدد الحدود التي رُسمت للمنطقة في اتفاقية **سايكس بيكو** عام 1916، لأن المنطق الحاكم لهذه الممانعة هو أن ظهور حكومات ديمقراطية في المنطقة العربية سيؤدي إلى ظهور تكتل عربي، وقدّ عبر **كيسنجر** عن هذا بكل وضوح عندما حدد مرتكزات السياسة الأمريكية إزاء المنطقة العربية والمتمثلة في "**أمن النفط**" و"**أمن إسرائيل**" موضحاً أن المبدأ الأهم هو منع ظهور أي قوة إقليمية تستطيع أن تجمع المنطقة حولها.[2]

ولقدّ قام **تشارلز كراوثهامر** بمحاولة لصوغ «**البديهية**» التي تمثلها **الواقعية الديمقراطية** بقوله: «سوف ندعم الديمقراطية في كل مكان، لكننا سنُضحي بالدم والثروة في الأماكن التي توجد فيها ضرورة استراتيجية فحسب، أي في الأماكن المركزية بالنسبة إلى الحرب الكبرى...»، فكلمة الديمقراطية تُستخدم لتجميل دوافع الحرب فحسب، لأن الأمر الرئيسي الذي يدفع لتدخل العامل الخارجي في المنطقة العربية هو المصلحة الاستراتيجية أولاً، وليس الديمقراطية؛ فهي ليست سبباً ضرورياً ولا كافياً لتفسير التدخل في أي مكان. كون الإدارة الأمريكية مثلاً تدّعي لاحقاً أن التدخل كان يهدف إلى تأسيس الديمقراطية.[3]

ولذلك ينبغي أن ننوه إلى أن معارضين للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية مع متخصصين في دراسات المناطق، اتفقوا على أن مصالح الغرب تكمن في استمرار تدفق النفط، وقلقه من ازدياد منسوب التهديد الإسلامي السياسي؛ الذي قدّم منطقاً مُقنعاً لصناع السياسة

[1])-**علاء طاهر**، المرجع نفسه، ص ص 210-212.

[2])-**عبد الفتاح ماضي**، «العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث»، ص14.

[3])-**عزمي بشارة**، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية مقارنة، ص ص 386-389.

الغربيين للاستمرار في رعاية الأنظمة التسلطية في المنطقة، فمن الواضح أن ثمة حرص على استقرار الأنظمة العربية بغض النظر عن طبيعتها، حيث يزداد قلق الولايات المتحدة والدول الكبرى على استقرار الأنظمة كلما كان النظام مهماً من الناحية الاستراتيجية وقريباً من منابع النفط (ليبيا) ومحاذياً لإسرائيل (مصر). لذلك، كُلما ابتعد بلد عربي عن المناطق الغنية بالنفط وعن جبهة الصراع مع إسرائيل، قلّ احتمال تدّخل العوامل الخارجية السلبي في عملية الانتقال الديمقراطي خشية على الاستقرار.[1]

ولعلّ المثال الأبرز عن الحالة العربية الوحيدة التي بدأت في السير قليلاً نحو الديمقراطية، والنموذج الأمثل لذلك هي الحالة التونسية التي تُثبت أن العامل الخارجي فعلاً له حسابات استراتيجية في المنطقة العربية، ويمكن تفسير سبب النجاح النسبي للثورة التونسية ب:

- بُعدها الجغرافي عن إسرائيل لذا هي لا تُشكل مصدر قلق في حال نجاح العملية الديمقراطية فيها.
- بالإضافة إلى أن تونس ليست مرتبطة كثيراً بالبيئة الدولية كنظام مصالح، وإنما بكونها نظام يقتات على المساعدات.
- مواقف تونس الخارجية محدودة جداً ولا تلعب دوراً محورياً ومهماً في المنطقة مثل الجزائر ومصر. وبالتالي فإن تونس حتى ولو ذهبت نحو الديمقراطية فلا تستطيع نشر العدوى على باقي الدول العربية.

[1]-**عزمي بشارة**، المرجع نفسه. ص 396.

الخلاصة والاستنتاجات

أولاً: أظهرت دراسة طبيعة الأنظمة السياسية العربية، خصوصيتها التي تتميز بها، بكونها أبوية استبدادية وتسلطية، والتي خلقت لنا أنظمة غير شرعية وبدون خلفية اجتماعية، وتعمل على ممارسة القمع، ولا تتعاطى مع بيئتها الاجتماعية وتلجأ للبيئة الخارجية لكسب شرعيتها. كما تستند على الولاءات الطائفية أو الجهوية أو القبلية أو الكومبرادورية النفعية التي فُرضت من جانب العولمة الرأسمالية على دول المنطقة. كل هذه السمات التي تشترك فيها الأنظمة العربية سمحت بتوغل العامل الخارجي ولعب دور الانتكاسة، مع استمرار تدخلاته لتغيير مختلف المسارات الانتقالية واعاقتها.

ثانياً: من خلال دراسة طبيعة النخب السياسية العربية نستنتج أنها قوى سياسية لها ولاء فوق وطني أسبق وجودياً من الولاء الوطني للدولة، ومُرتبطة بقوى خارجية، حيث أن تركيبتها وسلوكياتها وعلاقاتها فيما بينها، إضافة إلى المؤثرات الخارجية، هي من العوامل المهمة التي ساهمت في رسم نتائج المسارات الانتقالية في المنطقة العربية، هذه المسارات التي تخضع لتحالفات هذه النخب مع المؤثرات خارجية.

ثالثاً: نستنتج أن القيمة الجيوستراتيجية للمنطقة العربية تأتي من مواردها وثرواتها الطاقوية ومكانتها الجغرافية، بالإضافة إلى أهميتها الحضارية والتاريخية، هذه العوامل جميعُها شكلت عامل جذب أساسي للقوى العالمية الكبرى، وجعلت من المنطقة العربية تقع في قلب دائرة المصالح الدولية الاستراتيجية، ومنطقة نفوذ دولي من وجهة نظر جيوبوليتيكية وأخرى استراتيجية. هذه القوى الدولية التي دأبت على التعامل مع أي محاولة للديمقراطية بممانعة وعملت على استقرار الأنظمة التسلطية لضمان تدفق النفط (مثال ذلك ليبيا لوجود معطى استراتيجي يتمثل في النفط)، وضمان أمن إسرائيل (مثال ذلك مصر لوجود معطى قوي وهو القرب الجغرافي من إسرائيل). إذن فإن النتيجة التي تم الوصول إليها هي: أن دور العامل الخارجي يزداد أهمية في إعاقة الانتقال الديمقراطي، كلما زادت الأهمية الجيوستراتيجية للدولة المُستهدفة. أي أنه كُلما كانت

الدولة المعنية بالانتقال بعيدة عن الحسابات الاستراتيجية والارتباطات الدولية في المنطقة كلما خطت خطوات ولو يسيرة في مسيرتها الديمقراطية، والنموذج الأمثل لذلك في الحالة العربية يمتثل في تونس.

الفصل الثالث: القوى الإقليمية والدولية المؤثرة في المسارات الانتقالية العربية

تمهيد

المبحث الأول: القوى الإقليمية المؤثرة في مسارات الانتقال في المنطقة العربية

المطلب الأول: تأثير الدور السعودي والإماراتي على مسارات الانتقال العربية

المطلب الثاني: التأثير الإيراني والتركي على مسارات الانتقال العربية

المبحث الثاني: القوى الدولية وتأثيرها على مسارات الانتقال في المنطقة العربية

المطلب الأول: تأثير الولايات المتحدة على عملية الانتقال في المنطقة العربية

المطلب الثاني: التأثير الروسي على عملية الانتقال في المنطقة العربية

الخلاصة والاستنتاجات

الفصل الثالث: القوى الإقليمية والدولية المؤثرة في المسارات الانتقالية العربية

تمهيد:

بعد أن وقفنا على أهم الأفكار المتعلقة بالانتقال الديمقراطي والعامل الخارجي من خلال ابراز حدوده المفاهيمية، وقيمته التحليلية المنوطة بطبيعة الأنظمة والنخب العربية والقيمة الجيواستراتيجية للمنطقة، سنتناول في هذا الفصل صوراً عَملية لدور العوامل الخارجية في المسارات الانتقالية، والمتمثلة في تأثير القوى الإقليمية والدولية على المسارات الانتقالية في المنطقة، حيث لم يُولي القائمون على دراسات الانتقال الديمقراطي العربية والأجنبية أهمية كبيرة لتأثير القوى الإقليمية والدولية في محاولات الاصلاح والانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، ولم تُقدَم لها معالجات خاصة، إلا بعد ثورات عام 2011 التي أظهرت أهمية كبيرة لتأثير هذه القوى الإقليمية والدولية في منحى المسارات الانتقالية وتطور الأوضاع السياسية والسعي لتحقيق مصالحها وتعزيز نفوذها وأمنها القومي في المنطقة العربية.

المبحث الأول: القوى الإقليمية المؤثرة في مسارات الانتقال في المنطقة العربية

يعمل العامل الإقليمي على التأثير بشكل مباشر في الدولة المعنية، كما يمكن القول إن البيئة الإقليمية تعتبر من عناصر تعقيد مسار الديمقراطية عربياً. حيث نلمس ونشهد هذا التأثير في دور كل من السعودية والامارات المتمثل في لعبهما دور العامل الإقليمي أو العامل الوسيط بين ما هو إقليمي وما هو دولي، معنى ذلك تلعب دور القوى الإقليمية بضغطها لصالح القوى الدولية، أي تكون في خدمة العامل الدولي (لصالح أجندة دولية معروفة – الأجندة الأمريكية)، كما تعمل على كبح وتعطيل وإعاقة عملية الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، بل والعمل ضدها ودعم معارضيها والدفاع عن الأنظمة التسلطية لضمان استقرار المنطقة، أيضاً تأثير البيئة الإقليمية يبرز من خلال النفوذ الايراني من جهة والتدخل التركي من جهة أخرى.

وفيما يلي سنستعرض أهم القوى الإقليمية المؤثرة في المسار الانتقالي في المنطقة العربية.

المطلب الأول: تأثير الدور السعودي والإماراتي على مسارات الانتقال العربية

1. الدور السعودي:

إن نظاماً مثل النظام السعودي واصل التأثير في محيطه، رغم أنه يفقد نموذجاً للتصدير، فإنه يُصدّر ثقافة سياسية من نوع معين (خليط بين طاعة أولي الأمر والثقافة الاستهلاكية)، كما دعم أنظمة سلطوية تختلف عنه جذرياً، إما لأسباب جيوستراتيجية متعلقة بالنفوذ، وإما لإعاقة تمدد النظام الديمقراطي خشية تأثيره فيها.[1]

وعلى الرغم من انتقادات النظام السعودي المستمرة للدور الإيراني في منطقة الخليج العربي، ومحاولتها التدخل في شؤون تلك الدول من خلال الأقليات الشيعية الموجودة فيها، إلا أن المملكة كانت واحدة من الدول العربية التي تدخلت في شؤون الربيع العربي وناهضت التحولات الحاصلة، وحرصت من أول يوم على ألا تقف في منطقة رمادية، على غرار مواقف بعض القوى

[1])-**عزمي بشارة**، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية مقارن، ص ص 398-399.

الإقليمية والدولية، بل كان الموقف السعودي واضحاً وحازماً في رفض تلك التحولات والتدخل للحيلولة دون تغير جذري في البنية السياسية في الدول المعنية.[1]

وفي هذا الإطار واجهت السعودية الثورات العربية وتعاملت معها على أنها ألغام تهدد عرش المملكة. فمن ناحية ازداد النفوذ الإيراني، إذ بسطت طهران نفوذها على ثلاث عواصم عربية (بغداد، بيروت، صنعاء) إضافة إلى محاولة طهران "ربط مناطق نفوذها في لبنان عبر سورية" ومن ناحية أخرى كان صعود تيار الإسلام السياسي المتمثل في الاخوان المسلمين في مصر وتونس.[2] ومن أبرز الأمثلة عن الدور السعودي المتمثل في إعاقة المسار الديمقراطي نذكر: **الثورة المصرية** و**الثورة اليمينة**.

لقد أسهمت التدخلات السعودية في اليمن في تعطيل ديناميات الانتقال، فخشية السعودية كانت من نجاح تجربة ديمقراطية في فنائها الخلفي، فلعبت دوراً حاسماً في إعاقة الانتقال الديمقراطي بفرض المبادرة الخليجية ومساندة قوى غير ديمقراطية، كلها متغيرات جعلت اليمن ساحة مُشرعة على مواجهات وظفت فيها أدوات ناعمة وأخرى صلبة. أما في مصر فلم تُرحب السعودية بالثورة ودافعت منذ البداية عن مبارك وحاولت منع محاكمته، ثم كانت ثقتها بقيادة الجيش المصري لمنع وصول الإسلاميين إلى السلطة، ثم تكَشَف تدريجياً حجم الدعم الذي قامت به لصالح الثورات المُضادة.[3]

حيث استخدمت السعودية الدعم المالي في ترسيخ نظام السيسي، وفي شراء صحف ومؤسسات إعلامية تعمل على تشويه الثورات العربية وتُحمّلها المسؤولية عن النكبات في المنطقة العربية، مبرَّئة الأنظمة العربية من مسؤوليتها، إضافة إلى دعم السعودية لقوى سلفية متعصبة

[1])-**شريف صورية**، أنماط التراجع عن الديمقراطية: نحو بناء نموذج تفسيري للظاهرة، ص193.

[2])-**عبد الفتاح ماضي**، «العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث»، ص ص 37-38.

[3])-المرجع نفسه، ص 58.

من المدرسة التي تدعو إلى طاعة ولي الأمر وترفض التدخل في السياسة، وأي قوى سياسية أخرى تساند السلطوية وترفض الديمقراطية.[1]

الدور الإماراتي:

تعود جذور صعود الإمارات كلاعب أساسي في الشؤون الإقليمية وحتى الدولية إلى ما قبل اندلاع الربيع العربي، فقد بدأ هذا الدور يتبلور في مرحلة التسعينات وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. حيث عمدت الإمارات إلى إعادة ترتيب العلاقات مع السعودية، بعدما كانت تتسم ببعض التشنجات في العقد الأول من القرن الحالي. وتولت زمام المبادرة في محاولة احتواء وردع التهديد الذي تعتبر أن الإسلاميين والتيارات المناهضة للوضع القائم تطرحه على الاستقرار الإقليمي.[2]

وبناءً على ذلك فإن النظام في الإمارات لا يُمانع في التآمر ضدّ أي دولة عربية تحاول إلهام دول أخرى للديمقراطية، وتستمدُ شجاعتها وعزمها على ذلك من خزينتها وثرواتها التي لا تنضب، فوفقاً لتقرير معهد صناديق الثروة السيادية الصادر سنة 2019، تستحوذ الامارات على ما يُقارب 1,191 تريليون دولار من إجمالي أصول الصناديق السيادية العالمية، أي ما يُعادل ثلث إجمالي الناتج المحلي لقارة إفريقيا. كما قُدرت احتياطات النقد الأجنبي فيها ب 106 مليارات دولار في نهاية سنة 2019.[3]

ولأن الإقليم لم يكُن مُرحباً بالثورات العربية، فالإمارات واحدة من هذه الدول الإقليمية التي عملت على مواجهة المسارات الانتقالية في المنطقة العربية والعمل على عرقلتها واعاقتها والوصول بها إلى طريق مسدود، بسبب تخوفها من امتداد حركة التغيير إليها. وبذريعة محاربة التطرف الإسلامي وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

---

[1])–**عزمي بشارة**، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية مقارنة، ص 399.

[2])–**مايكل يونغ**، الإمارات تُحمّل نفسها أكثر من طاقتها، 2020/07/01، [carnegie-mec.org/diwan/82230] (2021/05/28).

[3])–**سهام معط الله**، أموال إماراتية لقتل الديمقراطية، 2020/01/20، [alaraby.co.uk] (2021/05/28).

وبطبيعة الحال فمنذ بداية موجة الربيع العربي في 2011، لم تتردد الامارات للحظة في صرف مواردها المالية الضخمة على تعزيز ومساندة الأنظمة العربية الاستبدادية التي تبذل ما بوسعها لإجهاض الديمقراطية قبل ولادتها. وتميز التمويل الاماراتي بحضوره القوي في سحق انتفاضة البحرين، والمساهمة الفعالة في بداية حقبة جديدة من الديكتاتورية العسكرية في مصر سنة 2013، وتسليح ميليشيات الجنرال الليبي المارق "خليفة حفتر"، وشن حرب مدمرة بالتعاون مع السعودية على اليمن.[1]

المطلب الثاني: التأثير الإيراني والتركي على مسارات الانتقال العربية

1. التأثير الإيراني:

أمضت إيران عقد الثمانينيات من القرن الماضي وهي تعيش حالة الثورة، وفي المقابل حالة من الخصومة تسيطر على علاقاتها بدول الجوار، هذا الجوار الذي لم تنته شكوكه على الرغم من كل التطمينات التي تحاول إيران إرسالها من وقت إلى آخر. حيث كانت دول الخليج تشعر بتهديد إيران لدورها السياسي والاستراتيجي فحاولت إيران غير مرة، الإيحاء بأن لمضيق هرمز الذي يمر عبره حوالي 50% من نفط الدول الخليجية، دوراً سياسياً وأمنياً يُستعمل عندما تدعو المصلحة الإيرانية.[2]

ولأن إيران تشغل الضفة الشرقية للخليج بأكملها، وهي دولة كبرى وذات حضارة كبيرة، فقد نشأت دوماً بينها وبين جميع دول الخليج العربية مجموعة من المشكلات كانت أهمها تتمحور حول:

- التأثر القوي للمرجعية الدينية في إيران، في أقليات الطوائف الشيعية في كل دول الخليج العربية.

[1])-المرجع نفسه.

[2])-**أحمد سعيد نوفل، طارق عبد الجليل،[وآخرون]**، التداعيات الاستراتيجية للثورات العربية، ص ص 396-397.

- تخوف دول الخليج العربية من الدولة الإيرانية ونواياها التوسعية مع الاستمرار بالمطالبة بالبحرين، واحتلال الجزر الإماراتية.[1]

وبطبيعة الحال لم تتوقع إيران حدوث الثورات العربية، شأنها شأن باقي دول المنطقة. هذه الثورات «المفاجئة» جعلت التقديرات والسيناريوهات الاستراتيجية مفتوحة على الاحتمالات كافة.[2] فحاولت إيران الادعاء بأن الربيع العربي مُستوحى من الثورة الإسلامية وحاولت وضعه في إطار تقويض مشروع الولايات المتحدة الأمريكية،[3] فكانت قراءة إيران للثورات العربية بمحاولة توظيفها لتعزيز نفوذها والتبشير بنموذج سياسي أسمته "**الديمقراطية الدينية**"، حيث بدأت إيران بالاحتفاء بالثورات العربية، خصوصاً في تونس ومصر، واعتبرتها "**صحوة إسلامية**" تصبّ في صالح سياستها، ثم تراجع حماسُها لاحقاً عن دعم الثورات العربية، وما لبثت أن تحولت من الاحتفاء إلى توجيه النقد الشديد إلى الثورات وقواها، خصوصاً الإسلاميين. فاعتبرت الثورة السورية "**ظاهرة غير وطنية**" جرى صناعتها في الخارج. هذا التناقض كشف عن خواء الشعارات الإيديولوجية لصالح براغماتية الموقف الإيراني وتحركه وفق البعدين الواقعي الجيوسياسي والأمني.[4]

وتأسيساً على ذلك ومما لا شك فيه فإن النظام السوري يعتبر حليفاً استراتيجياً لإيران منذ انتصار الثورة الإيرانية، وهو جزء مهم بما يُعرف ب "محور الممانعة" أو "محور المقاومة" الذي قادته إيران في مواجهة إسرائيل، مع حزب الله في لبنان وحركات المقاومة في فلسطين وفي مواجهة السياسات الأمريكية في المنطقة. والذي يُعد نموذج إيران في نفوذها الذي تتمايز به عن بقية البلدان في المنطقة العربية، وهذا ما يعني أن أي تغيير قدّ يحدث في سوريا لا يمكن أن تنظر إليه إيران إلا من خلال تأثيره في هذه العلاقة الاستراتيجية، وفي مستقبل هذا المحور لهذا لم تنظر إيران إلى ما يجري في سوريا على أنه معركة داخلية فحسب.[5] بل قامت بدور حاسم مع

---

[1])-**امحمد مالكي**، [وآخرون]، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟: دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى، ص126.

[2])-**أحمد سعيد نوفل، طارق عبد الجليل، [وآخرون]**، المرجع نفسه، ص347.

[3])-**شريف صورية**، المرجع نفسه، ص191.

[4])-**فاطمة الصمادي**، من تونس إلى سورية: كيف تعاملت إيران مع الثورات العربية؟، **المؤتمر السنوي السابع لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي "العامل الخارجي وإشكاليات الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية بعد عام 2011"**، مجلة سياسات عربية، 21-22 سبتمبر 2018، ص 145.

[5])-**أحمد سعيد نوفل، طارق عبد الجليل، [وآخرون]**، المرجع نفسه، ص347.

روسيا في إنقاذ نظام الأسد من سقوط محتوم. ولا شك بأن هذا الأثر لم يبقى خارجياً فحسب، فلتدخلهما إسقاطات بعيدة المدى على المجتمع والدولة السورية، لا تنضوي معالجتها في إطار دراسات الانتقال الديمقراطي فحسب، فالانتقال لم يبدأ أصلاً حسب وجهة نظر عزمي بشارة.[1]

أيضاً قامت إيران بتدخلها في اليمن من خلال إعاقة تطبيق مخرجات الحوار الوطني ودعمها للحوثيين بعد سيطرتهم على صنعاء في 21 سبتمبر 2014، وما لبث اليمن حتى أصبح مسرحاً لحرب إقليمية ضروس بتدخل سعودي–إماراتي مباشر. بالإضافة إلى تدخلها المباشر في العراق الذي يشمل الصراع الإيراني–السعودي والذي استمر في إعاقة تطور الديمقراطية، حتى بعد الانتقال من دعم قوى مسلحة إلى دعم قوى سياسية طائفية في الانتخابات العراقية؛ فهذا الدعم وسع دائرة النفوذ، وساهم في التشظي الطائفي وليس في نشر قيم المواطنة الديمقراطية. وينطبق الأمر ذاته على حالة لبنان أيضاً.[2]

2. التأثير التركي:

لم تكن تركيا دولة حيادية، أو راغبة في اعتماد سياسة متوازنة كانت تُطبقها قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، فهي باتت بعد التطورات الإقليمية في المنطقة العربية حلقة أساسية في تكتل إقليمي ضد تكتل آخر، وحققت سياستها الخارجية قفزة لافتة تجاه مختلف الدوائر الجغرافية المُحيطة بها والقضايا المُثارة. خاصة مع الدول العربية، ما جعل منها **دولة إقليمية مؤثرة**.[3]

فبعد نهضة تركيا والتغييرات التي أحدثتها بعد عام 2002 في مجالات شتى؛ رفعت أسهمها في مجال **القوة الناعمة** والتي تركزت في محيطها الإقليمي مثل دول البلقان ودول المنطقة العربية خصوصاً. حيث بنت استراتيجية أطلقت عليها "**صفر مشاكل**" والتي كانت من هندسة

[1]–**عزمي بشارة**، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، ص 367.

[2]–المرجع نفسه، ص 399.

[3]–**أحمد سعيد نوفل، طارق عبد الجليل، [وآخرون]**، المرجع نفسه، ص ص 326– 328.

أحمد داوود أوغلو. عبر هذه الاستراتيجية استطاعت تركيا أن تتواصل مع إقليمها ومع كثير من دول المنطقة. فتعارضت مواقف تركيا وسياساتها بشكل ما مع رؤية الأنظمة الاستبدادية العربية.[1]

وتماشياً مع ما تم ذكره فقد اقترحت تركيا في المنطقة العربية التغيير والإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي وقبول التعددية السياسية ممارسةً وتطبيقاً، والحوار الحقيقي بين الأحزاب الحاكمة والمعارضة، لكنها لم تُطالب يوماً بإسقاط هذه الأنظمة بالقوة أو اللجوء للسلاح وإراقة الدماء. وأعطت أولوية للظلم والعزل والابعاد الذي ألحقته الأنظمة العربية بالمعارضة، وكيف تعاملت معها وأصرّت على تهميشها، وعدم إفساح المجال أمامها للمشاركة في اللعبة السياسية والالتحاق بمؤسسات الدولة والذي يُعد من أبسط حقوقها المشروعة كما تراه تركيا.[2] فكانت تركيا تُفضل انتقالاً هادئاً في المنطقة العربية.

وقدّ تعامل الأتراك مع ثورات الربيع العربي وفق عدة مواقف متباينة نذكر منها:

- هناك من قَبِل سيناريو المؤامرة التي فجّرت هذه الثورات (أحزاب اليسار العلماني واليمين القومي)
- رآها البعض الآخر عملية تصفية حسابات داخلية كان لابد منها (يتبنى هذا الطرح ليبراليو تركيا)
- أما الطرف الثالث فرآه بمنزلة الانفجار الذي لا مفر منه أمام حجم تضييق مساحة الحريات والديمقراطية في هذه البلدان، لكنها في النهاية أقل من ثورة وأكثر من حادث عابر، وستنتهي بالهدنة والمصالحة التي تُبقي الأنظمة في السلطة (موقف كثير من الجماعات الإسلامية التركية التقليدية).

ونتيجة لذلك فلقد فرضت الظروف الإقليمية على تركيا تغيير مواقفها، لتنخرط في صراعات كانت تأمل تحاشيها،[3] فتميز الموقف إزاء الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية بالتردد والارتباك الشديدين، إذ ظهر الارتباك والحذر في الموقف التركي منذ بداية الحراك في تونس، أما ليبيا فلم

[1]-**محمد حسين أبو حديد**، قوة تركيا الناعمة.. كيف تغيرت قبل وبعد الربيع العربي؟، 2020/02/10، [aljazeera.net] (2021/05/26).

[2]-**أحمد سعيد نوفل، طارق عبد الجليل، [وآخرون]**، المرجع نفسه، ص 332.

[3]-المرجع السابق، ص ص328-333.

يتخذ المسؤولون الأتراك موقفاً واضحاً في البداية من الثورة الليبية، بل عارضوا أي تدخل خارجي ضد نظام القذافي، لكنهم اضطروا تحت الضغوط إلى تغيير مواقفهم والانسجام مع مواقف الإدارة الأمريكية والدول الغربية، أما في مصر فلم يتغير الموقف التركي، وسرعان ما أيد القادة الأتراك خيارات الشعبين التونسي والمصري. غير أن لهجة الموقف التركي وحِدَته اختلفت مع وصول رياح الاحتجاج إلى الداخل السوري.[1]

وتنطوي وجهة النظر التركية نحو سوريا بكونها تنظر إليها بوصفها قضية أمن قومي بالدرجة الأولى، وعُمقاً استراتيجياً لها، خاصة مع التطورات التي جاءت من حيث لم تحتسب تركيا، المتمثلة في حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وصعوده إلى الواجهة كرقم صعب في المشهدين الميداني والسياسي بسيطرته على الشريط الحدودي بين سوريا وتركيا.[2]

وبالعودة للملف الليبي فلقدّ تركزت اهتمامات تركيا في ليبيا، قبيل اندلاع ثورة فبراير 2011، فأول الأمر عارضت تركيا التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي "الناتو" لكنها ما لبثت أن غيّرت موقفها من خلال دعم الفصائل العسكرية ضدّ اللواء المتقاعد حفتر، ومن ثم دعمت الاتفاق السياسي الليبي الذي وقع في الصخيرات برعاية أممية والذي جاء بحكومة وفاق وطني التي تنامى الدور العسكري التركي في دعمها باعتبارها حكومة شرعية، ووقعت معها مذكرة تعاون أمني، شملت التدريب العسكري وارسال قوات تركية إلى ليبيا.[3]

[1]-**زهراء حسين يوسف، رقية فاضل عبد الله، [وآخرون]**، «توجهات تركيا نحو المنطقة العربية»، مجلة البحوث الجغرافية، العدد27، ص59.

[2]-**رأفت الرفاعي**، إلى أين يتجه الدور التركي في سوريا؟، 2018/01/12، [aljazeera.net] (2021/05/25).

[3]-**المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، تصاعد الدور التركي في ليبيا: الأسباب والخلفيات وردات الفعل، 2020/01/07، [dohainstitue.org] (2021/05/22).

المبحث الثاني: القوى الدولية وتأثيرها على مسارات الانتقال في المنطقة العربية

لعل أبرز ما بيّنته دراسة القوى الإقليمية المؤثرة في مسارات الانتقال الديمقراطي، أنه لا إمكانية لدراسة هذه الأدوار والتأثيرات الإقليمية، بمعزلٍ عن دور القوى الدولية الكبرى المؤثرة أيضاً في العملية الانتقالية في المنطقة العربية، فأحداث الربيع العربي أيضاً كانت مُفاجئة للقوى الدولية، والتي سلكت سلوكاً اتسم في البداية بالحياد مع المراقبة الشديدة لتطورات الأوضاع وتغيير موازين القوى على الأرض، حينها تغير سلوكها تماماً، ومن الأسباب المتحكمة في هذا السلوك ترجع أساساً للأهمية الجيوبوليتيكية للدولة المعنية ومدى أهمية هذه الدولة في ضبط الاستقرار في المنطقة، ما أظهر ازدواجية واضحة في مواقف القوى الدولية وفي تعاملها.

وعليه سنتناول في هذا المبحث أهم القوى الدولية المؤثرة في المسارات الانتقالية العربية والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

المطلب الأول: تأثير الولايات المتحدة على عملية الانتقال في المنطقة العربية

شهدت المنطقة العربية التردد والتدخل الأمريكي بشأن الديمقراطية في نهاية الحرب الباردة، بعد أن أظهرت نتائج الانتخابات في بعض البلدان العربية تقدماً للقوى الإسلامية. ويمكن ذكر مثلاً: ما حققته جماعة الاخوان المسلمين من مكاسب في انتخابات مجلس الشعب في مصر عام 2005، بحيث أصبحت أكبر كتلة معارضة في البرلمان، وكذلك فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس بالانتخابات التشريعية في عام 2006 في فلسطين، بعد أن ظهر ذلك في الأردن في الانتخابات النيابية في عام 1989 بحصول الحركة الإسلامية على 25 في المئة من مقاعد البرلمان، وهو ما أعتُبر مؤشراً واضحاً دالاً على تنامي شعبية الحركة في البلاد، وعلى 20 في المئة من مجمل مقاعد البرلمان في انتخابات 1993 على الرغم من اعتماد قانون «الصوت الواحد» في هذه الانتخابات. أما متلازمة الجزائر (1991-1992) فظلت ماثلة في الأذهان إلى غاية الآن.[1]

[1]-**عزمي بشارة**، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية مقارنة، ص ص 387-388.

ولابد من الإشارة أنه عندما كانت الإدارات الأمريكية تدعو إلى الديمقراطية، فإنها كانت تروج لها كدبلوماسية عامة تُعزز «القوة الناعمة» للولايات المحتدة الأمريكية، وكانت تسوقها «سلعة» جاهزة متوافرة لدى وزارة الخارجية الأمريكية للتنمية الدولية والمنظمات غير الحكومية التابعة لها.[1] وبالنسبة لتدخل الغرب تاريخياً في المنطقة العربية تُشير **ليزا أندرسون** إلى تعبير **مورو بيرجر**، أول رئيس لجمعية دراسات الشرق الأوسط (**The Middle East Studies Association, MESA**) التي تأسست في ستينيات القرن الماضي، الذي عرّف لغز ما أسماه "السياسة الغربية" كما يأتي:« إن ما يواجهه الغرب هو معضلة الاختيار بين دعم الحكام السلطويين التقليديين أو المثقفين الحداثيين الذين يُريدون التخلص من سلطة الغرب».[2]

ومن هذا المنطلق فالولايات المتحدة الأمريكية كانت مستعدة للقبول بإصلاحات شكلية بمبادرة الأنظمة العربية الحليفة، واعتبرت أي انتخابات في ظل الحكم السلطوي تقدماً كبيراً. بل واحتفت بالإصلاحات التي جرت في مصر واليمن وأنظمة ملكية في العقد الأخير من القرن الماضي، مع أن هذه الإصلاحات لم تُحوّلها أو تضعها في طريق التحول إلى ملكيات دستورية في أي حالة من الحالات التي نوجزها كالآتي:

الأردن مع الانفتاح السياسي بعد انتفاضة معان في عام 1989، والمغرب مع جملة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تسعينيات القرن الماضي، ولاسيما مع الإصلاح الدستوري عامي 1992-1996، والبحرين في نهاية التسعينات مع تسلم حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم في مارس 1999. ولم تضغط الولايات المتحدة لتوسيع الإصلاحات، ولم تحتج على التراجع عنها حين وجد أي نظام الظرف المُلائم لذلك. ولاسيما حين كان التراجع بحجة مكافحة الإرهاب، بعد ان ارتقت مكافحة الإرهاب إلى مستوى «حرب عالمية».[3]

ويُلاحظ بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، أن الولايات المتحدة الأمريكية قدّ انتهجت نهجاً يتجسد في محاولة فرض الديمقراطية في المنطقة العربية بالقوة. ولقد أوجز بوش عقيدته في

[1]-**أحمد سعيد نوفل، طارق عبد الجليل، [وآخرون]**، المرجع نفسه، ص 111.

[2]-**عزمي بشارة**، المرجع نفسه، ص 394.

[3]-المرجع نفسه، ص ص 392-393.

خطاب شهير له ادعى فيه أن الحرية في أمريكا منوطة بقضية الحرية في الخارج، وأدى تطبيق «**برنامج الديمقراطية**» على ظهر الدبابات وحاملات الطائرات إلى تدمير العراق وتمزيق نسيجه الوطني. كما حاولت إدارة بوش ذاتها أن تفرض على وكلائها في المنطقة العربية انتخابات ارتأت أنها قدّ تؤدي إلى مزيد من الانفتاح السياسي أو «الحرية»، كما لو أن إجراء الانتخابات فقط يتوج بالديمقراطية. فتبدت ازدواجية الأنظمة العربية في تقديمهم الولاء والدعم الضمني والصريح لسياسات الولايات المتحدة في سياق «حربها العالمية على الارهاب». في مقابل ذلك تخلي الولايات المتحدة عن الضغط عليهم من أجل التحول إلى نظام ديمقراطي، وأدى ذلك إلى تعزيز الأنظمة الاستبدادية في المنطقة العربية بسبب استغلالها للتفويض المُطلق من قبل القوى الدولية لقمع المعارضة السياسية الداخلية.[1]

وبطبيعة الحال فإنه لا يوجد مكان كان فيه الانفصال والتناقض بين القيم الأمريكية المُعلنة وسياسة واشنطن الخارجية كبيراً، ولفترة طويلة كما هو الحال في العالم العربي. ففي هذه المنطقة، أيدت الولايات المتحدة بشكل منتظم وعلني الملوك والرؤساء المتسلطين باسم استقرار ومحاربة الشيوعية، وقدمت المساعدات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية لدعم هذه الأنظمة المُستبدة ضد التهديدات الخارجية والداخلية. فخدمت العلاقات التي بنتها الولايات المتحدة مع الدول العربية الاستبدادية خلال النصف الثاني من القرن العشرين مصالح الأنظمة التسلطية والولايات المتحدة على حد سواء.[2]

ولقد أقرّت كوندوليزا رايس في كلمة لها في القاهرة عام 2005: «لقد سعت بلادي لمدة 60 عاماً إلى بسط الاستقرار على حساب الديمقراطية في هذه المنطقة من الشرق الأوسط، ولكنها لم تحقق أياً منها». فمنذ أن تبوأت الولايات المتحدة موقع القوى الاستعمارية الأوروبية، دأبت باستمرار على تعزيز تدخلها الاستراتيجي في المنطقة العربية، وحافظت واشنطن على ثبات أهدافها في عقيدتها المُعلنة، وركزت على النهوض بمصالحها الجيوسياسية. وبغية تنفيذ هذه

[1])-**أحمد سعيد نوفل، طارق عبد الجليل، [وآخرون]**، المرجع نفسه، ص ص 121-122.

[2])-**عبد الله هوادف**، ميدأ دعم الديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة في المنطلقات النظرية والسياسات العملية، ص ص 216-217.

الأهداف كان عليها أن تُبقي على أسطولها وقواعدها وانتشار قواتها في المنطقة العربية لحماية وجودها الدائم فيها. وقدّ أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن هذه العلاقة في كلمته في 19 ماي 2011: «على مدى عقود من الزمن، انتهجت الولايات المتحدة العمل على مجموعة من المصالح الجوهرية في المنطقة، وهي مكافحة الإرهاب، ووقف انتشار الأسلحة النووية، وضمان حرية حركة التجارة، وضمان أمن المنطقة، والذود عن أمن إسرائيل؛ والسعي إلى سلام عربي-إسرائيلي». [1]

وبخصوص الرد الأمريكي على الثورات العربية فقد ارتبكت الولايات المتحدة حين اتضح لها أن هذه الانتفاضات هي ثورات تبشر بقطيعة تامة مع الماضي؛ ورأت فيها مخاطر متعددة ولم تلحظ فيها فُرصاً يجب استثمارها والدفاع عنها ورعايتها، وفهمت إدارة أوباما خطورة التغيير الذي يجتاح المنطقة، وأدركت نطاقه بدءً بتونس ووصولاً إلى اليمن مروراً بمصر والبحرين وليبيا وسورية، فبدأت تؤكد على خطاب التغيير الديمقراطي استجابة لـ «الربيع العربي» وتحدثت عنه بصورة إيجابية وحماسية عن دعم الديمقراطية، إلا أن دبلوماسيتها العامة أربكت استراتيجيتها المتناقضة مع خطابها، إذ حافظت على سلوكها الإمبريالي الجوهري تجاه العرب وتعزيز نفوذها الجيوسياسي ومصالحها الاستراتيجية الجوهرية في المنطقة العربية.[2]

أما في عهد الرئيس الأمريكي ترامب فلم تختلف رؤية الولايات المتحدة للمنطقة وقف غاياتها ومصالحها الاستراتيجية، حيث أبرزت العديد من الدراسات الحديثة أنه لا يمكن التعويل على المسؤولية الأخلاقية لدى الولايات المتحدة وعدم تصور إمكانية دعم إدارة ترامب لمسألة الانتقال الديمقراطي العربي للأسباب التالية:

- عدم تغير موقف ترامب من الانتفاضات العربية عندما قال في إحدى تغريداته في عام 2013 "الربيع العربي لا يؤدي إلى نتائج إيجابية. اسم جيّد، ونتائج سيئة!"

[1])-**أحمد سعيد نوفل، طارق عبد الجليل، [وآخرون]**، المرجع نفسه، ص 110.

[2])-نفس المرجع، ص ص 126-127.

- لم يتورّع ترامب–على خلاف كلينتون وبوش الابن وأوباما–عن تهميش الحرية وحقوق الانسان في الخطاب الرسمي للبيت الأبيض ووزارة الخارجية.
- وأخيراً ثمة نذير من تزامن البراغماتية المصلحية لترامب مع تراجع المدّ الديمقراطي في العالم؛ فوتيرة الديمقراطية قدّ تراجعت في أربع وعشرين دولة عام 2017.[1]

وتجدر الاشارة إلى أن سياسة ترامب البراغماتية قد فاقمت النزعة الأمريكية إلى الانكفاء وعدم التدخل بعد انتخابه، والذي يدعم الدكتاتوريات الحليفة علناً، مع الفارق أنه يُطالبها بمقابل للحماية (**Money Protection**)، يتلخص في دفع المال وشراء السلاح والولاء غير المشروط للسياسة الأمريكية.[2]

ولعله من المفيد التذكير بمصالح الولايات المحتدة في المنطقة، والتي بقيت ثابتة إلى حد كبير رغم أن أساليبها قدّ تغيرت في ظل التغيرات في المنطقة العربية على ما كانت عليه سابقاً، وتتلخص في ثلاث مصالح رئيسية:

- أولوية ضمان حرية الوصول إلى مصادر الطاقة في المنطقة.
- الحفاظ على تفوق الولايات المتحدة على جميع القوى الدولية.
- احتواء جميع قوى الممانعة العربية لضمان سيطرة أجندة الاستراتيجيا الأمريكية في المنطقة وضمان أمن إسرائيل الذي يُعتبر أحد ثوابت المصالح الجوهرية لها.[3]

المطلب الثاني: التأثير الروسي على عملية الانتقال في المنطقة العربية

كانت المنطقة العربية دوماً منطقة جوار شبه مُباشر لروسيا، وذات أهمية استراتيجية وجيوسياسية على مر الأزمنة، ولم تفقد المنطقة هذه الأهمية مع تفكك الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، بل ازدادت في ضوء الرؤية البراغماتية التي انطلقت منها موسكو في سياساتها

---

[1])–**محمد الشرقاوي**، الانتفاضات العربية والموقف الأمريكي: أخلاقيات السياسة أم استراتيجيات المصالح؟، **المؤتمر السنوي السابع لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي "العامل الخارجي وإشكاليات الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية بعد عام 2011"**، مجلة سياسات عربية، 21–22 سبتمبر 2018، ص 143.

[2])–**عزمي بشارة**، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية مقارنة، ص381.

[3])–**أحمد سعيد نوفل، طارق عبد الجليل، [وآخرون]**، المرجع نفسه، ص 108.

الخارجية وعلاقاتها الدولية والإقليمية.[1] ويعتبر الروس الذين دخلوا المنطقة بقوة، في سياق استعادة دورهم العالمي من طريق الشرق الأوسط، كلَّ تحول ديمقراطي تمدداً للنفوذ الغربي ونموذجه في الحكم، واعتبروا أن هذا في الحقيقة ما جرى في شرق أوروبا تحت غطاء موجات الانتقال إلى الديمقراطية، ومنعوا حصوله بصعوبة في بعض الجمهوريات السوفياتية السابقة.[2]

ولذلك ترى روسيا أن استقرار المنطقة العربية هو حجر الزاوية في حماية مصالحها المتنامية في المنطقة، وأن ثورات الربيع لم تجلب سوى الفوضى وعدم الاستقرار، ما يُهدد مصالحها وشراكتها الواعدة مع كثير من البلدان العربية، على عكس الولايات المتحدة التي ترى في الفوضى «**الخلاقة**» ضماناً لمصالحها. كما أكدت موسكو أنها تريد استقرار الأوضاع في بلدان المنطقة العربية لأن أي قلاقل في المنطقة ستضر اضراراً مباشراً بمصالحها.[3] فلم تُعلن روسيا تأييداً صريحاً للثورة والثوار في أي بلد عربي، حيث لم ترَ موسكو في كون ما حدث هو ثورات، وإنما احتجاجات واسعة أو انتفاضات يتفاوت نطاقها وتأثيرها من دولة عربية إلى أخرى. وهي شأن داخلي لهذه الدول العربية ولا يجوز التدخل فيها، وبناءً عليه، فقد تميزت المواقف الروسية من الثورات العربية بالتحفظ النسبي والتأني الواضحين، والتشديد على التغيير السلمي ونبذ العنف.[4] وكان وزير الدفاع الروسي **سيرغي شويغو** واضحاً عندما وضع الثورات العربية في 2011 ضمن الثورات المُلونة، مؤكداً أن التدخل العسكري الروسي في سورية استهدف انجاز مهمة جيوسياسية هي وقف هذه الثورات الملونة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[5]

وفي هذا الإطار فإن ثورات الربيع العربي التي بدأت في تونس، كانت متغيراً استراتيجياً مهماً فرض تحديات عديدة على روسيا منذ بدأت الهيمنة الأمريكية على شؤون المنطقة تتزايد في ظل التفاهم بين واشنطن وقوى الإسلام السياسي التي صعدت إلى السلطة في بعض دول

---

[1])-**أحمد سعيد نوفل، طارق عبد الجليل، [وآخرون]**، المرجع نفسه، ص ص 289-290.

[2])-**عزمي بشارة**، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية مقارنة، ص ص 379-398.

[3])-**أحمد سعيد نوفل، طارق عبد الجليل،[وآخرون]**، المرجع نفسه، ص 302.

[4])-المرجع نفسه، ص ص 291.

[5])-**عبد الفتاح ماضي**، «العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث»، ص21.

الربيع، كما أن الأزمة السورية تعتبر تطور مفصلي لم يتوقف عليه مستقبل العلاقات الروسية-العربية فحسب، بل مستقبل المنطقة ككل وتوازنات القوى بها، وشكل النظام العالمي الجديد.[1]

وبناءً على ذلك فإن العامل الخارجي المتمثل في التدخل الروسي في الثورة السورية قدّ احتل بصورة متدرجة دوراً أساسياً، وتصاعد وزنه حتى صار حاسماً في النهاية، وبات أقرب إلى العامل المؤثر الوحيد. خصوصاً بعد إعلان الرئيس الأمريكي ترامب انسحابه من سوريا فقد حسر العامل الأمريكي لصالح سيطرة روسية كاملة على المشهد السوري.[2] حيث عمل العامل الروسي على تحقيق هدفين مُهمين هما: الحفاظ على النظام السوري، ومضاعفة التأثير الروسي في المنطقة العربية. وكانت راية التدخل الروسي الحفاظ على السيادة الوطنية ضد التدخل الغربي، الذي يجري من دون إذن الأنظمة الاستبدادية المعنية التي ترحب في المقابل بتدخله لمصلحتها بالطبع. وهنا جرت الاستعانة بالشرعية الدولية ومفهوم السيادة الوطنية، تمرر العقيدة الدموية القائلة: «إن من حق أي نظام أن يفعل بشعبه ومواطنيه ما يشاء، وأن يستدعي التدخل الأجنبي ضد الانتقال الديمقراطي على نحوٍ يضع مواثيق القانون الدولي المتعلقة بحماية سيادة الدول في مواجهة مواثيق حقوق الانسان، ويجعل حتى الجرائم ضد الإنسانية من امتيازات السيادة».[3] فضلاً عن ذلك، تتوجس روسيا من تنامي النفوذ التركي في العالم العربي بفعل النجاح الاقتصادي والسياسي الذي حققه النموذج الإسلامي لحزب العدالة والتنمية باعتبار أن تركيا وارثة الدولة العثمانية وخصم روسيا التاريخي.[4]

---

[1])-**أحمد سعيد نوفل، طارق عبد الجليل، [وآخرون]**، المرجع نفسه، ص 391.

[2])-**رضوان زيادة**، أهمية دراسة دور العامل الخارجي وتطوره في مسار الثورة السورية، **المؤتمر السنوي السابع لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي "العامل الخارجي وإشكاليات الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية بعد عام 2011"**، مجلة سياسات عربية، 21-22 سبتمبر 2018، ص 143.

[3])-**عزمي بشارة**، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية مقارنة، ص 402.

[4])-**أحمد سعيد نوفل، طارق عبد الجليل، [وآخرون]**، المرجع نفسه، ص 316.

الخلاصة والاستنتاجات

أولا: نستنتج من خلال دراسة تأثير القوى الإقليمية على مسارات الانتقال العربية، أن الدول الإقليمية لم تُساند العملية الانتقالية العربية من خلال تدخلاتها المستمرة، حيث عملت على مواجهة المسارات الانتقالية في المنطقة والعمل على عرقلتها واعاقتها والوصول بها إلى طريق مسدود، بسبب تخوفها من امتداد حركة التغيير إليها. وبذريعة محاربة التطرف الإسلامي وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

ثانياً: شكلت القوى الدولية دوراً أساسياً ومُهماً في التأثير على المسار الانتقالي وإعاقته في المنطقة العربية، من خلال تدخلاتها المباشرة أو غير المباشرة من خلال دعمها لاستقرار واستمرار الأنظمة التسلطية فيها. والحفاظ على مصالحها وأمنها القومي المرتبط بها، من خلال العمل على ضمان الأولوية والحرية في الوصول إلى مصادر الطاقة، بالإضافة إلى ضمان أمن إسرائيل الذي تعتبره الولايات المتحدة جزء لا يتجزأ من أمنها القومي، بالإضافة إلى الرؤية البراغماتية التي تعتنقها روسيا اتجاه المنطقة العربية قبل تفكك الاتحاد السوفياتي لحماية مصالحها وزيادة تمددها ونفوذها في المنطقة، كما تعتبر أن أي محاولة ديمقراطية في المنطقة العربية هي تمدد للنفوذ الغربي يستلزم مجابهتها.

الخاتمــة

الخاتمة:

منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين بدأ الاهتمام بمسألة "الانتقال الديمقراطي" باعتبارها مبحثاً أساسياً في علم السياسة، فطُرحت العديد من النقاشات النظرية والتحليلية لتفسير هذه الظاهرة التي تتميز بالديناميكية والتعقيد، فاهتمت جُل أدبيات الانتقال الديمقراطي بمناقشة مجموعة من القضايا والمتغيرات ذات الصلة بعملية الانتقال، خصوصاً العوامل المؤثرة فيها، فكان أغلب تركيزها على العوامل الداخلية مع إهمال نسبي وواضح لدور العوامل الخارجية في تفسير الظاهرة. هذه الأخيرة شكّل وجودها أحد أهم الملامح التي ارتبطت بموجة الانتقال الديمقراطي التي شهدها العالم حيث لعبت العوامل الخارجية دوراً هاماً في دعم الكثير من مسارات الانتقال أو العمل على عرقلتها.

ومع بداية تسعينات القرن العشرين بدأ الاهتمام بدور العوامل الخارجية تدريجياً، فحاولت الكثير من الدراسات أن تُبرهن وتُقدم العامل الخارجي على كونه عامل مساعد على الانتقال، من خلال استحضار نماذج معينة، حيث عَمِلت الدول الكبرى على دعم الديمقراطية فيها وتحفيزها، لكن في الحقيقة، فإنه ونظراً لاقتران هذه العوامل الخارجية بأوضاع داخلية في تلك الدول، فكان تدخلها مُنسجماً مع التجانس والوحدة الوطنية في ذلك الوقت في هذه الدول، فساعدت على الانتقال، أي أن التدخل في تلك الدول لم يخلق نظاماً ديمقراطياً من لا شيء، وبذلك نستنتج أنه ليس لهذه التغيرات الخارجية الحد الأكبر من التأثير إلا عندما تقترن بأوضاع داخلية تتقبل الديمقراطية، في المقابل وفي كثير من النماذج ومن أبرزها المنطقة العربية، أثبتت الملاحظة التاريخية والوقائع، أن العوامل الخارجية لم تؤيد ولم تدعم المسار الانتقالي بل شكلت عامل انتكاسة وعملت على إعاقة أي محاولة ديمقراطية في المنطقة.

وتزداد قيمة العامل الخارجي في الحالة العربية نظراً لاعتبارات كثيرة جعلت منها منطقة نفوذ دولي، أهمها يتمثل في طبيعة الأنظمة السياسية في المنطقة العربية، حيث تتميز هذه الأخيرة بكونها أنظمة أبوية استبدادية وتسلطية وغير شرعية، تستمد شرعيتها بتفاعلاتها مع الخارج. كما تستند على الولاءات الطائفية أو الجهوية أو القبلية أو الكومبرادورية النفعية التي فرضها النظام

الرأسمالي العالمي. هذه الميزات سمحت بتوغل العامل الخارجي في المنطقة ولعب دور الانتكاسة لأي محاولة قدّ تحدث. بالإضافة إلى طبيعة القوى والنخب السياسية في المنطقة، التي تتميز بارتباطها وولائها للخارج عِوضاً عن ولائها الوطني. فلعبت دوراً هاماً في رسم ملامح ونتائج العملية الانتقالية في المنطقة العربية أيضاً، كما ساهمت القيمة الجيوستراتيجية للمنطقة العربية في استدعاء العامل الخارجي وجعلها منطقة نفوذ دولي، من خلال توفرها على موارد وثروات طاقوية هائلة فضلاً عن مكانتها الجغرافية، وأهميتها الحضارية والتاريخية، حيث سعت هذه القوى الدولية كما دائماً لحماية مصالحها المتمثلة أساساً في ضمان تدفق النفط وضمان حماية إسرائيل. وبالتالي فان دور العامل الخارجي يزداد أهمية في إعاقة الانتقال الديمقراطي، كلما زادت الأهمية الجيوستراتيجية للدولة المُستهدفة.

وخلاصة القول، لقد لعبت العوامل الخارجية دوراً مهما في المسارات الانتقالية العربية والمتمثل في تأثير كل من القوى الإقليمية والدولية على العملية الانتقالية في المنطقة، من خلال تداخلاتها المستمرة المباشرة وغير المباشرة، حيث عملت القوى الإقليمية في المنطقة على صدّ المسارات الانتقالية ومواجهتها، والعمل على عرقلتها واعاقتها، بحجة تخوفها من امتداد حركة التغيير إليها. وبذريعة محاربة التطرف الإسلامي وتعزيز الاستقرار الإقليمي. أما القوى الدولية فكانت تسعى باستمرار لدعم واستقرار الأنظمة التسلطية من أجل استقرار المنطقة والحفاظ على مصالحها وأمنها القومي وزيادة نفوذها وتمددها.

قائمة المراجع

قائمــة المراجع

أولاً/ باللغة العربية

أ/ الكتب:

1. أمين سمير، جعفر عبد الرضا نبيل، [وآخرون]، **المجتمع والاقتصاد أمام العولمة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
2. أزهر السماك محمد، **جغرافيا الوطن العربي–دراسة إقليمية**، (ط1، دار اليازوري العلمية، 2015).
3. القادري علي، **تفكيك الاشتراكية العربية**، (ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020).
4. باراني زولتان، موزر روبرت، **هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟**، ترجمة: جمال عبد الرحيم، (بيروت: جداول للنشر، 2012).
5. بدوي إبراهيم، مقدسي سمير، **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**، تر: حسن عبد الله بدر، (طَ؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).
6. بشارة عزمي، **الانتقال الديمقراطي وإشكالياتهّ: دراسة نظرية تطبيقية مقارنة**، (ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020).
7. بشارة عزمي، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، (ط2، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).
8. بشارة عزمي، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).
9. حماد مجدي، بلقزيز عبد الإله، [وآخرون]، **الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة**، (ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).
10. طاهر علاء، **العالم الإسلامي في الاستراتيجيات العالمية المعاصرة**، (بيروت: مركز الدراسات العربي–الأوروبي، 1998).
11. مالكي امحمد، [وآخرون]، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟: دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**، تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).

12. مجاهد الشرجبي عادل، السيد حسين عدنان، [وآخرون]، **أزمة الدولة في الوطن العربي**، (ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).
13. سلامة غسان، ووتربوري جون، [وآخرون]، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/الإسلامي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).
14. سلامة غسان، الببلاوي حازم، [وآخرون]، **الأمة والدولة ولاندماج في الوطن العربي**، (ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989).
15. سعيد نوفل أحمد، عبد الجليل طارق، [وآخرون]، **التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).
16. سورنسن غيورغ، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير**، تر: عفاف البطاينة، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).
17. عاصي جوني، **نظريات الانتقال إلى الديمقراطية: إعادة النظر في براديغم التحول**، (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006).
18. عباش عائشة، **جدلية السلطة والمعارضة السياسية في تونس: دراسة تحليلية في علاقات الصراع والتفاعل والاحتواء**، (ط1؛ عمان: درا الخليج للنشر والتوزيع، 2020).
19. عبد الرحيم حافظ، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية–سياسية في تجربة البناء الوطني في تونس**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
20. فؤاد عبد الله ثناء، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، (ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).
21. شرابي هشام، **النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي**، (ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).
22. شلاطة أحمد، عبد الرحيم حافظ، [وآخرون]، **النخب والانتقال الديمقراطي: التشكّل والمُهمات والأدوار**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019).
23. خليفة الكواري علي، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة، 2005).
24. خليل قلعجية وسيم، **روسيا الأوراسية كقوة عظمى جيوبوليتيك الصراع ودبلوماسية النفط والغاز في الشرق الأوسط**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2019).

ب/ الدوريات:

25. أحمد الصائغ بان غانم، «**فساد النخب العربية – النخبة السياسية أنموذجاً–**»، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل، العدد 22.
26. أمزيان محمد، «**الدولة التسلطية في الوطن العربي: الجذور التاريخية وتشكل النخب السياسية**»، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 07، 2020.
27. العيسى سفيان، «**تحديات الإصلاح الاقتصادي في العالم العربي: نحو اقتصاديات أكثر انتاجية**»، أوراق كارينغي، 2007.
28. الصمادي فاطمة، **من تونس إلى سورية: كيف تعاملت إيران مع الثورات العربية؟**، المؤتمر السنوي السابع لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي "العامل الخارجي وإشكاليات الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية بعد عام 2011"، مجلة سياسات عربية، 21–22 سبتمبر 2018، ص 145.
29. الشرقاوي محمد، **الانتفاضات العربية والموقف الأمريكي: أخلاقيات السياسة أم استراتيجيات المصالح؟**، المؤتمر السنوي السابع لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي "العامل الخارجي وإشكاليات الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية بعد عام 2011"، مجلة سياسات عربية، 21–22 سبتمبر 2018، ص 143.
30. بشارة عزمي، «**ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي**»، مجلة سياسات عربية، العدد 38، 2019.
31. برهان غليون، «**الديمقراطية المفروضة والديمقراطية المُختارة: الخيارات العربية الراهنة في الانتقال إلى الديمقراطية**»، المستقبل العربي، العدد 289، 2003.
32. بن مرزوق عنترة، «**دور العوامل الخارجية في عرقلة عملية التغيير الديمقراطي في المنطقة العربية بعد 2011: دراسة الحالة المصرية**»، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 1، 2019.
33. بيومي علاء، «**المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في مصر بعد 2011: قراءة نقدية**»، مجلة سياسات عربية، العدد 36، 2019.
34. بلعيفة أمين، زواجية عبد النور، «**أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية وانعكاساتها على الاستقرار الاجتماعي في المنطقة**»، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، العدد1، 2019.

35. زغوني رابح، «**الانتقال الديمقراطي في العالم العربي: قراءة نقدية في نموذج الانتقال**»، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد 7، 2019.

36. زيادة رضوان، «**أهمية دراسة دور العامل الخارجي وتطوره في مسار الثورة السورية**»، المؤتمر السنوي السابع لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي "العامل الخارجي وإشكاليات الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية بعد عام 2011"، مجلة سياسات عربية، 21-22 سبتمبر 2018، ص 143.

37. حسين يوسف زهراء، فاضل عبد الله رقية، [وآخرون]، «**توجهات تركيا نحو المنطقة العربية**»، مجلة البحوث الجغرافية، العدد27.

38. لعربي لعربي، «**إشكالية العلاقة بين النخبة والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية**»، القانون الدولي والتنمية، مستغانم، العدد01، 2015.

39. ملاح السعيد، «**الوطن العربي والألغاز غير المحلولة في براديغم الانتقال الديمقراطي**»، مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد 498، 2020.

40. ملاح السعيد، بلواضح ساعد، «**الشروط المُسبقة للانتقال الديمقراطي**»، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 02، 2021.

41. ملاح السعيد، «**مداخل تفكيك الأنظمة التسلطية في العالم العربي**»، مجلة أنسنة البحوث والدراسات، العدد07، 2013.

42. ملاح السعيد، «**الأسس الثقافية للظاهرة التسلطية في العالم العربي**»، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 06، 2015.

43. ماضي عبد الفتاح، «**العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث**»، مجلة سياسات عربية، العدد 36، 2019.

44. موسى عبده، «**العامل الخارجي وإشكاليات الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية بعد عام 2011**»، مجلة سياسات عربية، العدد 34، 2018.

45. سعدي محمد، «**الاتحاد الأوروبي والمشروطية الديمقراطية: اختبار ما بعد الربيع العربي**»، مجلة سياسات عربية، العدد 36، 2019.

46. عبد الكريم خلف خلود، «**الزبونية ودورها في النظم السياسية المعاصرة "دراسة حالة العراق"**»، مجلة أبحاث العلوم السياسية، العدد 41-42، 2019.

ج/ البحوث الجامعية:

47. هوادف عبد الله، **مبدأ دعم الديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة في المنطلقات النظرية والسياسات العملية**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والاعلام – جامعة الجزائر03-2012.

48. سعيد عبد الحميد، سماعلي عادل، **دور العامل الخارجي في مسار الانتقال الديمقراطي في تونس**، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة الشيخ العربي التبسي، تبسة–، 2019.

49. فالح عسّاف الحناحنة عادل، **التنافس الإيراني – التركي في المنطقة العربية (2003-2017)**، (مذكرة دكتوراه غير منشورة)، كلية الدراسات العليا– قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة–2017.

50. شريف صورية، **أنماط التراجع عن الديمقراطية: نحو بناء نموذج تفسيري للظاهرة**، (أطروحة دكتوره غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية –جامعة الحاج لخضر باتنة1-2020.

د/ المواقع الإلكترونية:

51. أحمد الحميري محمد، **النظام الأبوي في المجتمع العربي عند هشام شرابي**، [Democraticac.de/ ?p=]، 07 أفريل 2017.

52. الرفاعي رأفت، **إلى أين يتجه الدور التركي في سوريا؟**، [aljazeera.net]، 2018/01/12.

53. الصباغ رنا، **السلطات العربية أمام خياري الاقتصاد الريعي التنفيعي والإصلاح المستدام**، [www.ammonnews.net]، 2011/10/16.

54. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **تصاعد الدور التركي في ليبيا: الأسباب والخلفيات وردات الفعل**، [dohainstitue.org]، 2020/01/07.

55. المديني توفيق، **السيطرة على العالم العربي في قلب الصراع الروسي – الأمريكي**، [arabi21.com]، 05 سبتمبر 2019.

56. إبراهيم حسنين توفيق، **الانتقال الديمقراطي: إطار نظري**، [https://studies.aljazeera.net]، 24 يناير 2013.

57. بشير عمر أبو الحسن، **دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وإشكالياته في ظل المتغيرات الحالية**، [cfaes.org].

58. حسين أبو حديد محمد، **قوة تركيا الناعمة.. كيف تغيرت قبل وبعد الربيع العربي؟**، [aljazeera.net]، 2020/02/10.

59. يونغ مايكل، **الإمارات تُحمّل نفسها أكثر من طاقتها**، [carnegie-mec.org/diwan/82230]، 2020/07/01.

60. مصطفى أميرة، **مفهوم وخصائص النخبة السياسية**، [democraticac.de]، 10/يوليو/2019.

61. معط الله سهام، **أموال إماراتية لقتل الديمقراطية**، [alaraby.co.uk]، 2020/01/20.

62. التقرير الإحصائي السنوي 2020 لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

ثانياً/ باللغة الأجنبية

أ. الكتب

63. **Jan Zielonka, Alex Pravda**, Democratic consolidation in eastern europe, (united states, oxford university press inc, 2001), p1.

64. **Laurence whitehead, Democratization theory and experience**, (United states : Oxford university press Inc, 2002), pp 37-47.

65. **Samuel P. Huntington**, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century, (Norman: University of Oklahoma Press, 1991).

ب/ الدوريات:

66. G**ary A. Stradiotto and Sujian Guo**," Transitional Modes of Democratization and Democratic Outcomes," International Journal on World Peace, December 2010, Vol XXVII, No4, p10

فهــرس المحتويات

1. فهــرس الجــداول

الجدول (01): الاحتياطي النفطي الخام للمنطقة العربية من إجمالي العالم.....47

الجدول (02): احتياطي الغاز الطبيعي للمنطقة العربية من إجمالي العالم.....48

2. الفهـرس العـــام

Table des matières

مقدمة.....10

الفصل الأول: الإطار التحليلي للدراسة 20

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.....12

المطلب الأول: مفهوم الانتقال الديمقراطي 12

المطلب الثاني: الحدود المفاهيمية للعامل الخارجي 15

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة.....19

المطلب الأول: النقاش حول العوامل المفسرة للانتقال الديمقراطي 19

المطلب الثاني: النقاش حول مكانة العامل الخارجي 25

الخلاصة والاستنتاجات: 31

الفصل الثاني: القيمة التحليلية للعامل الخارجي في تجارب الانتقال العربية 32

المبحث الأول: طبيعة النظم السياسية العربية واستدعاء العامل الخارجي 33

المطلب الأول: طبيعة الأنظمة السياسية العربية 33

المطلب الثاني: توغل العامل الخارجي في الأنظمة العربية.....38

المبحث الثاني: النخب السياسية العربية بين الولاء الوطني والولاءات الخارجية 40

المطلب الأول: طبيعة النخب السياسية العربية 40

المطلب الثاني: الولاء الفوق وطني للنخب السياسية العربية 42

المبحث الثالث: القيمة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية واستدعاء العامل الخارجي 46

المطلب الثاني: المُقدرات الجيواستراتيجية للمنطقة العربية واستدعائها للعامل الخارجي ..51

الخلاصة والاستنتاجات 54

الفصل الثالث: القوى الإقليمية والدولية المؤثرة في المسارات الانتقالية العربية 56

المبحث الأول: القوى الإقليمية المؤثرة في مسارات الانتقال في المنطقة العربية 57

المطلب الأول: تأثير الدور السعودي والإماراتي على مسارات الانتقال العربية 57

المطلب الثاني: التأثير الإيراني والتركي على مسارات الانتقال العربية.....60

المبحث الثاني: القوى الدولية وتأثيرها على مسارات الانتقال في المنطقة العربية 65

المطلب الأول: تأثير الولايات المتحدة على عملية الانتقال في المنطقة العربية.....65

المطلب الثاني: التأثير الروسي على عملية الانتقال في المنطقة العربية.....69

الخلاصة والاستنتاجات 72

الخاتمـة 73

قائمة المراجع.....76